

البَابُ الثَّلَاثُ

بَابُ النِّيَّةِ



## تعريف النية

## تعريف النية لغة:

من نوى ينوي من باب ضرب يضرب، نويت نية ونواة، أي: عزمت، وانتوى مثله، والنية بتشديد الياء من نوى ينوي إذا قصد، أما من خفف الياء، فمن ونى يني إذا أبطأ، لأن النية بحاجة إلى إبطاء لتصحيحها، ولكن هذا المعنى فيه تكلف واضح، والراجح عند علماء اللغة هو المعنى بالتشديد، أي: القصد والإرادة أو هي عزيمة القلب<sup>(١)</sup>.

## تعريف النية اصطلاحاً:

قال النووي: النية هي القصد، وهو عزيمة القلب، أي: التصميم بمقارنته للفعل، لا العزم.

وقال البيضاوي: هي عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مالا<sup>(٢)</sup>.

وقال الماوردي: النية هي قصد الشيء مقترناً بفعله، واعترضه بعض الفقهاء: بأنه غير جامع لعدم شموله لنية الصوم والنية المجردة عن العمل<sup>(٣)</sup>، والتعريف الجامع هو ما ذهب إليه البيضاوي، لأنه خصصها بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا بتغاء رضا الله تعالى وامتثال حكمه.

فإذا كان الأمر كذلك فترك المنهي عنه باختياره للقادر على فعله المشتهي بمقتضى شهوته إن كان ذلك التارك مخافة ربه ورجاء ثوابه على ذلك، أما إذا كان التارك محضاً بلا طلب الثواب فلا ثواب عليه.

(١) انظر: «مختار الصحاح» ص [٦٧٨].

(٢) «المجموع شرح المهذب» (ج ١) ص [٣٦٠].

(٣) «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص [٣٩].

والخاصل أن ترك المنهي عنه من حيث إسقاطه للعقاب فلا يحتاج إلى النية للخروج عن العهدة وحيث تحصيل الثواب يحتاج إليها كإزالة النجاسة فلا يحتاج إليها في الراجح من الأقوال لأنه تطهير وليس طلب للثواب<sup>(١)</sup>.

عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(٢)</sup>.

### منزلة ومكانة هذا الحديث وتعظيم أهل العلم له

وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث: قال أبو عبد الله: ليس في أخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث، واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البويطي عنه، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني، وأبو داود والترمذي، والدارقطني وحزمة الكناني على أنه ثلث الإسلام ومنهم من قال ربه، واختلفوا في تعيين الباقي.

وقال ابن مهدي أيضاً: يدخل في ثلاثين باباً من العلم.

وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً.

وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب<sup>(٣)</sup>، واتفق العلماء على صحة هذا الحديث وتلقيه بالقبول، وبه صدر البخاري كتابه «الصحيح»

(١) انظر: «إيضاح القواعد الفقهية» هاشم بك ص [٤].

(٢) أخرجه البخاري في «بدء الوحي» برقم [١] و«الإيمان» برقم [٥٤]، وفي «العنق» وفي «المناقب»، ومسلم في «الإمارة»، وأبو داود في «الطلاق»، والترمذي، في «فضائل الجهاد»، والنسائي في «الطهارة»، وابن ماجه في «الزهد»، وأحمد وابن حبان، سيأتي تخريج هذا الحديث مطولاً.

(٣) ذكره الحافظ بن حجر في «فتح الباري» ص [١٣].

وأقامه مقام الخطبة له، إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل لا ثمرة له في الدنيا ولا في الآخرة<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام ابن دقيق العيد: هذا حديث صحيح متفق على صحته وعظيم موقعه وجلالته وكثرة فوائده.

### شرح الإمام النووي للحديث

اعلم - علمني الله وإياك - أن النية لغة: القصد، يقال: نواك الله بخير، قصدك الله به.

والنية شرعاً: قصد الشيء مقترناً بفعله، فإن قصد وتراضى عنه فهو عزم، وشرعت النية لتمييز العادة من العبادة، أو تمييز رتب العبادات بعضها عن بعض.

### قال الإمام النووي رحمه الله:

دَلَّ الحديث على أن النية معيار لتصحيح الأعمال، فحيث صلحت النية صلح العمل، وحيث فسدت النية فسد العمل، وإذا وجد العمل وقارنته النية فله ثلاث أحوال.

**الأول** - أن يفعل ذلك خوفاً من الله تعالى، وهذه عبادة العبيد.

**الثاني** - أن يفعل ذلك لطلب الجنة والثواب، وهذه عبادة التجار.

**الثالث** - أن يفعل ذلك حياءً من الله تعالى وتأدية لحق العبودية وتأدية للشكر ويرى نفسه مع ذلك مقصراً، ويكون مع ذلك قلبه خائفاً، لأنه لا يدري هل قبل عمله مع ذلك أم لا؟ وهذه عبادة الأحرار، وإليها أشار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قالت له

(١) ذكره ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم» ص [١٥].

عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حين قام من الليل حتى تورمت قدماه: يا رسول الله، أتتكلف هذا وقد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: هل من الأفضل العبادة مع الخوف، أو مع الرجاء؟

قيل: قال الغزالي رَحِمَهُ اللهُ: العبادة مع الرجاء أفضل، لأن الرجاء يورث المحبة، والخوف يورث القنوت، وهذه الأقسام الثلاثة في حق المخلصين، واعلم أن الإخلاص قد تعرض له آفة العجب، فمن أعجب بعمله حبط عمله، وكذلك من استكبر حبط عمله.

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات» أراد به أعمال الطاعات دون أعمال المباحات.

قال الحارث المحاسبي: الإخلاص لا يدخل في مباح، لأنه لا يشتمل على قرينة ولا يؤدي إلى قرينة، كرفع البنيان لا لغرض بل لغرض الرعونة، أما إذا كان لغرض كالمساجد والقناطر والأربطة فيكون مستحباً.

قال: ولا إخلاص في محرم ولا مكروه، كمن ينظر إلى ما لا يحل له النظر إليه ويزعم أنه ينظر إليه ليتفكر في صنع الله تعالى، كالنظر إلى الأمرد، وهذا لا إخلاص فيه بل لا قرينة ألبته.

قال: فالصدق في وصف العبد في استواء السر والعلانية والظاهر والباطن، والصدق يتحقق بتحقيق جميع المقامات والأحوال، حتى إن الإخلاص يفتقر إلى الصدق، والصدق لا يفتقر إلى شيء، لأن حقيقة الإخلاص هي إرادة الله تعالى بالطاعات، فقد يرد الله بالصلاة ولكنه غافل عن حضور القلب إليه، والصدق هو إرادة الله بالعبادة مع

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري [٤٨٣٧]، ومسلم [٢٨٢٠].

حضور القلب إليها، فكل صادق مخلص، وليس كل مخلص صادقًا، وهو معنى الاتصال والانفصال، لأنه انفصل عن الله واتصل بالحضور بالله، وهو معنى التحلي عما سوى الله، والتحلي بالحضور بين يدي الله سبحانه وتعالى.

قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إنما الأعمال» يحتمل: إنها صحة الأعمال، أو تصحيح الأعمال، أو قبول الأعمال، أو كمال الأعمال، وبهذا أخذ الإمام أبي حنيفة رَحْمَةُ اللهِ، ويستثنى من الأعمال، ما كان من قبيل التروك، كإزالة النجاسة ورد الغضوب والعواري، وإيصال الهدية وغير ذلك، فلا تتوقف صحتها على النية المصححة، لكن يتوقف الثواب فيها على نية التقرب، ومن ذلك من إذا أطعم دابته إن قصد بإطعامها امتثال أمر الله تعالى فإنه يثاب، وإن قصد بإطعامها حفظ المال فلا ثواب، ذكره القرافي.

ويستثنى من ذلك فرس المجاهد إذا ربطها في سبيل الله فإنها إذا شربت وهو لا يريد سقيها، أثيب على ذلك كما في صحيح البخاري.

وكذلك الزوجة، وكذلك إغلاق الباب وإطفاء المصباح عند النوم إذا قصد به امتثال أمر الله أثيب، وإن قصد به أمرًا آخر فلا.

**مثال الأول:** الجلوس في المسجد، قد يقصد للاستراحة في العادة، وقد يقصد للعبادة بنية الاعتكاف، فالتمييز بين العبادة والعادة هو النية، وكذلك الغسل قد يقصد به تنظيف البدن في العادة، وقد يقصد به العبادة فالمميز هو النية، وإلى هذا المعنى أشار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سئل عن الرجل يقاتل رياء ويقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، أي ذلك في سبيل الله تعالى، فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله تعالى».

**مثال الثاني:** وهو المميز رُتِبَ العبادة: فمن صلى أربع ركعات، قد يقصد إيقاعها عن صلاة الظهر، وقد يقصد عن السنن، فالمميز هو النية، وكذلك العتق، قد يقصد به الكفارة وقد يقصد به غيرها كالنذر ونحوه، فالمميز هو النية.

وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإنما لكل امرئ ما نوى» دليل على أنه لا يجوز النيابة في العبادات، ولا التوكيل في نفس النية، وقد استثنى من ذلك تفرقة الزكاة وذبح الأضحية، فيجوز التوكيل فيها في النية والذبح والتفرقة مع القدرة على النية، وفي الحج لا يجوز ذلك مع القدرة، ودفع الدين أما إذا كان على جهة واحدة لا يحتاج إلى نية، وإن كان على جهتين كمن عليه ألفان بأحدهما رهن فأدى ألفاً وقال: جعلته عن ألف الرهن صدق، فإن لم ينوي شيئاً حالة الدفع نوى بعد ذلك، وجعله عما يشاء، وليس له نية تتأخر عن العمل وتصلح إلا هنا.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، أصل المهاجرة المجافاة والترك، فاسم الهجرة يقع على أمور:

**الهجرة الأولى.** هجرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من مكة إلى الحبشة، حين أذى المشركون رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ففروا إلى النجاشي، وكانت هذه الهجرة بعد البعثة بخمس سنين، قاله البيهقي.

**الهجرة الثانية.** من مكة إلى المدينة، وكانت هذه بعد البعثة بثلاث عشرة سنة وكان يجب على كل مسلم بمكة أن يهاجر إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة، وأطلق جماعة أن الهجرة كانت واجبة من مكة إلى المدينة، هذا ليس على إطلاقه، فإن لا خصوصية للمدينة، وإنما الواجب الهجرة إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال ابن العربي: قسم العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذهاب في الأرض، هرباً وطلباً، فالأول ينقسم إلى ستة أقسام.

**الأول-** الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وهي باقية إلى يوم القيامة والتي انقطعت بالفتح في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا هجرة بعد الفتح»<sup>(١)</sup>، هي القصد إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث كان.

**الثاني-** الخروج من أرض البدعة، قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف.

**الثالث-** الخروج من أرض يغلب عليها الحرام، فإن طلب الحلال فريضة على كل مسلم.

**الرابع-** الفرار من الأذية في البدن، وذلك فضل من الله تعالى أرخص فيه؛ فإذا خشي على نفسه في مكان فقد أذن الله تعالى له في الخروج عنه والفرار بنفسه يخلصها من ذلك المحذور وأول من فعل ذلك إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام حين خاف من قومه قال تعالى: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَيْحٍ﴾ [التَّكْوِيْن: ٢٦]. وقال تعالى مخبراً عن موسى عَلَيْهِ السَّلَام قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [التَّوْحِيْد: ٢١].

**الخامس-** الخروج خوف المرض من البلاد الوخمة إلى أرض النظهة، وقد أذن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للعرنيين في ذلك حين استوخموا المدينة أن يخرجوا إلى المرج.

**السادس-** الخروج خوفاً من الأذية في المال، فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه.

أما قسم المطلب فإنه ينقسم إلى قسمين، طلب دين، وطلب دنيا، وطلب الدين ينقسم

إلى تسعة أنواع:

**القسم الأول:** سفر العبرة، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [فَتْحًاظ: ٤٤]. وقد طاف ذو القرنين في الدنيا ليرى عجائبها.

(١) متفق عليه أخرجه البخاري برقم [٢٨٢٥]، ومسلم برقم [١٨٦٤].

القسم الثاني: سفر الحج.

القسم الثالث: سفر الجهاد.

القسم الرابع: سفر المعاش.

القسم الخامس: سفر التجارة والكسب الزائد على القوت، وهو جائز لقوله تعالى:

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٦٨].

القسم السادس: طلب العلم.

القسم السابع: قصد البقاع الشريفة، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة

مساجد»<sup>(١)</sup>.

القسم الثامن: قصد الثغور للرباط بها.

القسم التاسع: زيارة الإخوان في الله تعالى، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن رجلاً زار أخاه في

قرية أخرى فأرصد الله له على مدرجته ملكاً، فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في

هذه القرية: قال: هل لك عليه من نعمة تريدها؟ قال: لا غير أني أحببته في الله عزَّجَلَّ قال: فإني

رسول الله إليك بأن الله قد أحببك كما أحببته فيه»<sup>(٢)</sup>.

الهجرة الثالثة: هجرة القبائل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليتعلموا الشرائع،

ويرجعوا إلى قومهم فيعلموهم.

الهجرة الرابعة: هجرة من أسلم من أهل مكة، ليأتي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يرجع

إلى قومه.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم [١١٨٩]، ومسلم برقم [١٣٩٧].

(٢) رواه مسلم برقم [٢٥٦٧] وغيره.

**الهجرة الخامسة:** الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، فلا يحل للمسلم الإقامة بدار الكفر، قال الماوردي: فإن صار له بها أهل وعشيرة وأمكنه إظهار دينه لم يجز له أن يهاجر؛ لأن المكان الذي هو فيه صار دار إسلام.

**الهجرة السادسة:** هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث لغير سبب شرعي، وهي مكروهة في الثلاث، وفيها زاد حرام إلا للضرورة، وحكي أن رجلاً هجر أخاه ثلاثة أيام فكتب إليه هذه الآيات فقال:

يا سيدي عندك لي مظلمة	فاستفت فيها ابن أبي خيثمة
فإنه يرويه عن جده	ما قد روى الضحاك عن عكرمة
عن ابن عباس عن المصطفى	نبينا المبعوث بالرحمة
أن صاود الإلف عن إلفه	فوق ثلاث ربنا حرمة

**الهجرة السابعة:** هجرة الزوج الزوجة إذا تحقق نشوؤها، قال تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [التنتاة: ٣٤]، ومن ذلك هجر أهل المعاصي في المكان والكلام وجواب السلام وابتدائه.

**الهجرة الثامنة:** هجرة ما نهى الله عنه، وهي أعم الهجرة، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله» أي: نيةً وقصدًا، «فهجرته إلى الله ورسوله» حكمًا وشرعًا، «ومن كانت هجرته لندنيا يصيبها» إلخ، نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس فسمي (مهاجر أم قيس) فإن قيل: النكاح من مطلوبات الشرع فلم كان من مطلوبات الدنيا؟ قيل في الجواب: إنه لم يخرج في الظاهر لها وإنما خرج في الظاهر للهجرة، فلما أبطن خلاف ما أظهر استحق العتاب واللوم وقس بذلك من خرج في الصورة الظاهرة لطلب الحج وقصد التجارة، وكذلك الخروج لطلب العلم إذا قصد به حصول رياسة أو ولاية، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«فهجرته إلى ما هاجر إليه» يقتضي أنه لا ثواب لمن قصد بالحج التجارة والزيارة، وينبغي حمل الحديث على ما إذا كان المحرك والباعث له على الحج إنما هو التجارة؛ فإن كان الباعث له الحج فله الثواب، والتجارة تبع له، إلا إنه ناقص الأجر عما أخرج نفسه للحج، وإن كان الباعث له كليهما فيحتمل حصول الثواب، لأن هجرته لم تتمحض للدنيا، ويتحمل خلافه لأنه قد خلط عمل الآخرة بعمل الدنيا، لكن الحديث رتب فيه الحكم على القصد المجرد، فأما من قصدهما لم يصدق عليه أنه قصد الدنيا فقط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### كلام ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ فِي النِّيَّةِ

وأما النية بالمعنى الذي ذكره الفقهاء وهو تمييز العبادات من العادات وتمييز العبادات بعضها من بعض؛ فإن الإمساك عن الأكل والشرب يقع تارة حمية، وتارة لعدم القدرة على الأكل، وتارة تركاً للشهوات لله عَزَّجَلَّ، فيحتاج في الصيام إلى نية لتمييز بذلك عن ترك الطعام على غير هذا الوجه، وكذلك العبادات كالصلاة والصيام، منها فرض ومنها نفل.

والفرض يتنوع أنواعاً، فإن الصلوات المفروضات خمس صلوات في كل يوم وليلة، والصيام الواجب تارة يكون صيام رمضان، وتارة يكون كفارة أو عن نذر، ولا يميز هذا كله إلا بالنية، وكذلك الصدقة تكون نفلاً وتكون فرضاً، والفرض منه زكاة ومنه كفارة، ولا يميز ذلك إلا بالنية، فيدخل ذلك في عموم قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإنما لكل امرئ ما نوي» وفي بعض ذلك اختلاف مشهور بين العلماء؛ فإن منهم من لا يوجب تعيين النية للصلاة المفروضة، بل يكفي عنده أن ينوي فرض الوقت وإن لم يستحضر تسميته في الحال، وهي رواية عن الإمام أحمد، وينبغي على هذا القول أن من فاتته صلاة من يوم وليلة ونسي عينها أن عليه أن يقضي ثلاث صلوات: الفجر والمغرب ورباعية واحدة.

وكذلك ذهب طائفة من العلماء إلى أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية معينة أيضًا، بل يجزي نية الصيام مطلقًا لأن وقته غير قابل لصيام آخر، وهو أيضًا رواية عن الإمام أحمد، وربما حكي عن بعضهم: أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية بالكلية لتعيينه بنفسه فهو كرد الودائع، وحكي عن الأوزاعي أن الزكاة كذلك، وتأول بعضهم قوله: على أنه أراد إنها تجزي بنية الصدقة المطلقة كالحج، وكذلك قال أبو حنيفة: لو تصدق بالنصاب كله من غير نية أجزاءه عن زكاته، وقد روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سمع رجلاً يلي بالحج عن رجل، فقال له: «أحججت عن نفسك؟» قال: لا قال: «هذه عن نفسك ثم حج عن الرجل» وقد تكلّم في صحة هذا الحديث ولكنه صحيح عن ابن عباس وغيره<sup>(١)</sup>، وأخذ بذلك الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما، في أن حجة الإسلام تسقط بنية الحج مطلقًا، سواء نوى التطوع أو غيره، ولا يشترط للحج تعيين النية، فمن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه وقع عن نفسه، وكذلك لو حج عن نذر أو نفلًا ولم يكن حج حجة الإسلام فإنها تنقلب عنها، وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أمر أصحابه في حجة الوداع بعدما دخلوا معه وطافوا وسعوا أن يفسخوا حجهم ويجعلوه عمرة، وكان منهم القارن والمفرد، وإنما كان طوافهم عند قدومهم طواف القدوم وليس بفرض، وقد أمرهم أن يجعلوه طواف عمرة وهو فرض، وقد أخذ بذلك الإمام أحمد في فسح الحج وعمل به وهو مشكل على أصله؛ فإنه يوجب تعيين الطواف الواجب للحج والعمرة بالنية وخالفه في ذلك أكثر الفقهاء كمالك والشافعي وأبي حنيفة، وقد يفرق الإمام أحمد بين أن يكون طوافه في إحرام انقلب كالإحرام الذي يفسخه ويجعله عمرة، فينقلب الطواف فيه تبعًا لانقلاب الإحرام، كما ينقلب الطواف في الإحرام الذي نوى به التطوع إذا كان عليه حجة الإسلام، تبعًا لانقلاب الإحرام من أصله، ووقوعه عن فرضه بخلاف ما إذا

(١) صحيح: أخرجه أبو داود برقم [١٨١١]، في «المناسك»، وابن ماجه برقم [٢٩٠٣] في «المناسك»، وابن حبان برقم [٣٩٨٨]، وقال الألباني: صحيح.

طاف للزيارة بنية الوداع أو التطوع؛ فإن هذا لا يجزيه إلا أن ينوي به الفرض ولم ينقلب فرضاً تبعاً لانقلاب إحرامه والله أعلم.

ومما يدخل في هذا الباب أن رجلاً في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قد وضع صدقته عند رجل فجاء ولد صاحب الصدقة فأخذها ممن هي عنده، فعلم بذلك أبوه فخاصمه إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: ما إياك أردت، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمتصدق: «لك ما نويت، وقال ثلاث: لك ما أخذت»<sup>(١)</sup>، وقد أخذ الإمام أحمد بهذا الحديث وعمل به في المنصوص عنه، وإن كان أكثر أصحابه على خلافه؛ فإن الرجل إنما منع من دفع الصدقة إلى ولده خشية أن يكون محاباه، فإذا وصلت إلى ولده من حيث لا يشعر كانت المحاباة منتفية، وهو من أهل استحقاق الصدقة في نفس الأمر، ولهذا لو دفع صدقته إلى من يظنه فقيراً وكان غنياً في نفس الأمر أجزأته على الصحيح؛ لأنه إنما دفع إلى من يعتقد استحقاقه، والفقير أمر خفي لا يكاد يطلع على حقيقته.

وأما الطهارة فالخلاف في اشتراط النية لها مشهور، وهو يرجع إلى أن الطهارة للصلاة هل هي عبادة مستقلة أم هي شرط من شروط الصلاة كإزالة النجاسة وستر العورة؟ فمن لم يشترط لها النية جعلها كسائر شروط الصلاة، ومن اشترط لها النية جعلها عبادة مستقلة، فإذا كانت عبادة في نفسها لم تصح بدون النية، وهذا قول جمهور العلماء ويدل على صحة ذلك تكاثر النصوص الصحيحة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الوضوء يكفر الذنوب والخطايا، وإن من توضأ كما أمر كان كفارة لذنوبه»<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أن الوضوء المأمور به في القرآن عبادة مستقلة بنفسها، حيث رتب عليه تكفير

(١) أخرجه البخاري برقم [١٤٢٢] في «الزكاة»، والدارمي برقم [١٦٣٨]، من حديث معن بن يزيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.  
 (٢) والحديث أخرجه مسلم برقم [٢٢٤] في «الطهارة»، والترمذي برقم [٢] في «الطهارة»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الذنوب والوضوء الخالي من النية لا يكفر شيئاً من الذنوب بالاتفاق، فلا يكون مأموراً به، ولا تصح به الصلاة، ولهذا لم يرد في شيء من بقية شرائط الصلاة كإزالة النجاسة وستر العورة ما ورد في الوضوء من الثواب، ولو شرك بين نية الوضوء وبين قصد التبرد أو إزالة النجاسة والوضوء أجزاءه في المنصوص عن الشافعي، وهذا قول أكثر أصحاب أحمد، لأن هذا القصد ليس بمحرم ولا مكروه، ولهذا لو قصد مع رفع الحدث تعليم الوضوء لم يضره ذلك وقد كان النبي ﷺ يقصد أحياناً بالصلاة تعليمها للناس، وكذلك الحج كما قال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup>.

ومما تدخل النية فيه من أبواب العلم: مسائل الأيمان، فعَلَوُ اليمين لا كفارة فيه، وهو ما جرى على اللسان من غير قصد بالقلب ألبته كقوله: لا والله، وبلى والله في أثناء الكلام، قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وكذلك يرجع في الأيمان إلى نية الحالف وما قصد بيمينه، فإن حلف بالطلاق أو عتاق ثم ادعى أنه نوى ما يخالف ظاهر لفظه فإنه يدين فيما بينه وبين الله عز وجل، وهل يقبل منه في ظاهر الحكم؟ فيه قولان للعلماء مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، وقد روي عن عمر أنه رفع إليه رجل قالت له امرأته شبهني قال: كأنك ظبية، كأنك حمامة، فقالت: لا أرضى حتى تقول أنتِ خلية طالق، فقال: ذلك، فقال عمر: خذ بيدها فهي امرأتك<sup>(٢)</sup>، وقال: أراد الناقة تكون معقولة، ثم تطلق من عالقها ويحل عنها فهي خلية من العقال، وهي طالق لأنها قد انطلقت منه، فأراد الرجل ذلك فأسقط عنه عمر الطلاق لنيته، قال: وهذا أصل لكل من تكلم بشيء يشبه لفظ الطلاق والعتاق وهو ينوي غيره، أن القول فيه قوله فيما بينه وبين الله عز وجل في الحكم على تأويل عمر رضي الله عنه.

(١) صحيح أخرجه مسلم برقم [١٢٩٧] في «الحج»، وأبو داود برقم [١٩٧٠] في «المناسك»، والنسائي برقم [٣٠٦٢] في «مناسك الحج» من حديث جابر رضي الله عنه.  
(٢) أخرجه أبو عبيد في كتاب «غريب الحديث» (٣/٣٧٩-٣٨٠).

ويروى عن السميطة السدي، قال: خطبت امرأة فقالوا: لا نزوجك حتى تطلق امرأتك، فقلت: إني طلقته ثلاثاً؟ فزوجوني، ثم نظروا فإذا امرأتي عندي، فقالوا: أليس قد طلقته ثلاثاً، فقلت: كان عندي فلانه فطلقتها وفلانة فطلقتها، فأما هذه لم أطلقها، فأنتيت شقيق بن ثور وهو يريد الخروج إلى عثمان وافتداً، فقلت له: سل أمير المؤمنين عن هذه، فخرج فسأله فذكر ذلك إلى عثمان فجعلها له، فقال بنيتها، خرجه أبو عبيد في كتاب الطلاق، وحكى إجماع العلماء على مثل ذلك وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: حديث السميطة تعرفه، قال: نعم السدي وإنما جعل نيته بذلك.

وقال إسحاق: فإن كان الحالف ظالماً ونوى خلاف ما حلفه عليه غريمه لم تنفعه نيته.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصَدَّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»، وفي رواية له: «اليمين على نية المستحل»<sup>(١)</sup>، وهو محمول على الظالم، فأما المظلوم فينفعه ذلك، وقد خرج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث سويد ابن حنظلة قال: خرجنا نريد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّ الْقَوْمَ تَحَرَّجُوا أَنْ يَحْلِفُوا فَحَلَفْتُ أَنَا أَنَّهُ أَخِي، فقال: «صدقت، المسلم أخو المسلم»<sup>(٢)</sup>، وكذلك قد تدخل النية في الطلاق والعتاق، فإذا أتى بلفظ من ألفاظ الكنايات المحتملة للطلاق أو العتاق فلا بد له من النية، وهل يقوم مقام النية دلالة الحال من غضب أو سؤال الطلاق ونحوه أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين العلماء وهل يقع بذلك الطلاق في الباطن كما لو نواه، أم يلزم به في ظاهر الحكم فقط؟ فيه خلاف أيضاً مشهور، ولو أوقع الطلاق بكناية ظاهرة كالبتة ونحوها فهل يقع به الثلاث أو واحدة، فيه قولان مشهوران فظاهر مذهب أحمد أنه يقع

(١) أخرجه مسلم برقم [١٦٥٣] في «الأيمان»، وأبو داود برقم [٣٢٥٥] في «الأيمان والنذور»، والترمذي

برقم [١٣٥٤] في «الأحكام»، وابن ماجه برقم [٢١٢٠] في «الكفارات».

(٢) صحيح، أخرجه أبو داود برقم [٣٢٥٦] في «الأيمان والنذور»، وابن ماجه برقم [٢١١٩] في «الكفارات»،

وأحمد (٧٩/٤)، وقال الألباني: صحيح.

به الثلاث مع إطلاق النية فإن نوى به مادون الثلاث وقع به ما نواه، وحكي عنه رواية أخرى أنه يلزمه الثلاث أيضًا، ولو رأى امرأة يظنها امرأته فطلقها ثم بانت أجنبية طُلقَت امرأته لأنه إنما قصد طلاق امرأته، نص على ذلك أحمد، وحكي عنه رواية أخرى أنها لا تطلق وهو قول الشافعي، ولو كان بالعكس بأن رأى امرأة ظنها أجنبية فطلقها فبانت امرأته فهل تطلق؟ فيه قولان وهما روايتان عن أحمد، والمشهور من مذهب الشافعي وغيره أنها لا تطلق، ولو كان له امرأتان فنهى إحداهما عن الخروج ثم رأى امرأة فظنها المنهية فقال لها: فلانة خرجت، أنت طالق فقد اختلف العلماء فيها، فقال الحسن: تطلق المنهية، لأنها هي التي نواه، وقال إبراهيم: يطلقها، وقال عطاء: لا تطلق واحده منهما، وقال أحمد: إنها تطلق المنهية رواية واحدة لأنه نوى طلاقها، وهل تطلق المواجهة على روايتين عنه، فاختلف الأصحاب على القول بأنها تطلق، هل تطلق في الحكم فقط، أم في الباطن أيضًا، على طريقتين لهم، وقد استدل بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» على أن العقود التي يقصد بها في الباطل التوصل إلى ما هو محرم غير صحيحة كعقود البيوع التي يقصد بها معنى الربا ونحوها، كما هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فإن هذا العقد إنما نوى به الربا لا البيع «وإنما لكل امرئ ما نوى».

ومسائل النية المتعلقة بالفقه كثيرة جدًا وفيها ذكرنا كفاية، وقد تقدم عن الشافعي أنه قال في هذا الحديث إنه يدخل في سبعين بابًا من الفقه، والله أعلم، والنية: هي قصد القلب ولا يجب التلفظ بها في القلب في شيء من العبادات، وخرج بعض أصحاب الشافعي له قولًا باشتراط التلفظ بالنية للصلاة وغلط المحققون منهم، واختلف المتأخرون من الفقهاء في التلفظ بالنية في الصلاة وغيرها، فمنهم من استحبه، ومنهم من كرهه، ولا نعلم في هذه المسائل نقلًا خاصًا عن السلف ولا عن الأئمة إلا في الحج وحده، فإن مجاهدًا قال: إذا أراد الحج يسمي ما يهل به، وروي عنه أنه قال: يسميه في

التلبية وهذا ليس مما نحن فيه؛ فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يذكر نسكه في تلبيته فيقول: «لبيك عمرة وحجة»<sup>(١)</sup>.

وإنما كلامنا أنه يقول عند إرادة عقد الإحرام: اللهم إني أريد الحج والعمرة كما استحب ذلك كثير من الفقهاء، وكلام مجاهد ليس صريحاً في ذلك، وقال أكثر السلف منهم عطاء وطاوس والقاسم بن محمد والنخعي: تجزيه النية عند الإهلال، وصح عن ابن عمر أنه سمع رجلاً عند إحرامه يقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فقال له: أتعلم الناس؟ أو ليس الله يعلم ما في نفسك؟ ونص مالك على مثل هذا وأنه لا يستحب له أن يسمي ما أحرم به، حكاه صاحب كتاب «تهذيب المدونة» من أصحابه، وقال أبو داود: فقلت لأحمد: أتقول قبل التكبير، يعني في الصلاة شيئاً؟ قال: لا، وهذا قد يدخل فيه أنه لا يتلفظ بالنية والله سبحانه وتعالى أعلم.

### في حقيقة النية<sup>(٢)</sup>

اعلم أن جنس النية<sup>(٣)</sup> هو الإرادة، وهي صفة تقتضي التخصيص لذاتها عقلاً شاهداً وغائباً، كما يقتضي العلم الكشف لذاته عقلاً شاهداً وغائباً، وترتب الكشف عليه.

(١) أخرجه مسلم برقم [١٢٣٢] في «الحج»، والترمذي برقم [٨٢١] في «الحج» من حديث أنس.

(٢) انظر غير مأمور كتاب «الأمنية» للقرافي.

(٣) الجنس: الضرب من الشيء، وهو أعم من النوع، والنية في اللغة القصد، تقول نوى الشيء ينويه، وهي بتشديد الياء وتخفيفها، وتطلق النية أيضاً على الوجه الذي ينويه المسافر، وقال الماوردي: إنها مشتقة من الناي وهو العبد. وفي الشرع هي: قصد الطاعة، والتقرب إلى الله في إيجاد الفعل، أو هي كما عرفها المؤلف. انظر في ذلك: «مختار الصحاح» ص [١٢٩]، و «نهاية الأحكام في بيان ما للنية من الأحكام» لأحمد الحسيني ص [٧]، وقال ابن راشد تلميذ القرافي في كتابه «الباب اللباب» ص [٩]، في تعريف «النية»، هي صفة ترجح أحد الجائزين على الآخر، وفي «الذخيرة» للقرافي هي: قصد الإنسان بقلبه ما يريد به فعله، انظر: «الذخيرة» (١/٢٣٤).

والتخصيص على الإرادة ليس بمعنى زائد أوجب له ذلك، بل التخصيص مع الإرادة، والكشف مع العلم، نحو كون العشرة زوجًا، والخمسة فردًا، ليس معللاً بشيء.

ثم إن هذه الإرادة متنوعة إلى العزم، والهلم والنية، والشهوة والقصد، والاختيار، والقضاء، والقدر، والعناية، والمشية، فهي عشرة ألفاظ.

ولنبحث الآن: هل هي ألفاظ مترادفة أو متباينة، أو بعضها كذلك والبعض الآخر من القسم الآخر؟ وما هو جائز على الله تعالى منها، وما هو متعذر؟

فنقول: الذي يظهر من مباحث الفضلاء، وإشارات الأدباء، فيما ينقلونه عن اللغة: أن الإرادة كما تقدم تفسيرها هي: الصفة المخصصة لأحد طرفي الممكن، بما هو جائز عليه، من وجود أو عدم، أو هيئة دون هيئة، أو حالة دون حالة، أو زمان دون زمان، وجميع ما يمكن أن يتصف الممكن به، بدلاً عن خلافه أو ضده أو نقيضه أو مثله، غير أنها في المشاهد لا يجب لها حصول مرادها، وفي حق الله تعالى يجب لها ذلك؛ لأنها في المشاهد عرض مخلوق، ومصرف بالقدرة الإلهية، والمشية الربانية ومرادها، وفي حق الله تعالى معنى ليس بعرض، واجبة الوجود، متعلقة لذاتها، أزلية أبدية، واجبة النفوذ فيما تعلقت به، وأما «العزم»، فهو: الإرادة الكائنة على وفق الداعية، والداعية ميل يحصل في النفس لما شعرت به، من اشتغال المراد على مصلحة خالصة أو راجحة، أو درء مفسدة خالصة، أو راجحة، والميل جائز على الخلق، ممتنع على الله تعالى، فهذا جرم لا يقال في حق الله تعالى، وعزم بمعنى أراد الإرادة الخاصة المصممة، بل عزائم الله تعالى طلبه الراجح أي: كلامه النفساني، فإذا قلنا أن الله تعالى يجب أن تؤتَى رخصه، كما يجب أن تؤتَى عزائمه<sup>(١)</sup>،

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، وأخرجه البيهقي في «سننه» عن ابن عمر رضي الله عنهما على ما في «الفتح الكبير» (١/٦٥٥)، و«نيل الأوطار» (٣/٢٣٢).

فالمراد: مطلوباته، والطلب أحد أقسام الكلام، ليست من الإرادة في شيء فالعزائم ليس من العزم الذي نريده، بقولنا: عزمنا على السفر أو على الإقامة.

فظهر الفرق بين العزم والإرادة، وهو معنى قول بعض الفضلاء، العزم إرادة فيها تصميم، وأما «الهم»: في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِرَبِّهَا وَهَمَّ بِهَا﴾ [يونس: ٢٤]. وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه»<sup>(١)</sup>، فالظاهر أنه مرادف للعزم، وأن معناهما واحداً، ويستحيل على الله تعالى كما استحال العزم.

وأما «النية» فهي: إرادة تتعلق بإمالة الفعل إلى بعض ما يقبله لا بنفس الفعل من حيث هو فعل، ففرق بين قصدنا لفعل الصلاة، وبين قصدنا لكون ذلك قرينة، أو فرضاً، أو نفلاً، أو أداء، أو قضاء، إلى غير ذلك، مما هو جائز على الفعل، بالإرادة المتعلقة بأصل الكسب والإيجاد وهي المسماة بالإرادة من جهة أن هذه الإرادة مائلة للفعل، إلى بعض جهاته الجائزة عليه، فتسمى من هذا الوجه: نية فصارت الإرادة إذا أضيف إليها هذا الاعتبار صارت نية. وهذا الاعتبار هو: تمييز الفعل عن بعض رتبته، وتمييز الفعل عن بعض رتبته جائز على الله تعالى، فإنه سبحانه وتعالى قدير يريد بالفعل الواحد نفع قوم، وضرر قوم، وضلال قوم، إلى غير ذلك مما هو جائز على فعله تعالى، كما قال جل علاه: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]. فجعل نفس إنزال القرآن الكريم هدى لقوم، وضلالاً لآخرين، وهو فعل واحد، والكل بإرادته تعالى ومشئته.

(١) روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة، وطرق متعددة، والمعنى واحد، أخرجه مسلم عن ابن عباس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انظر «صحيح مسلم» (١/ ١١٧-١١٨).

وكذلك نعمه على خلقه: قد تكون فتنة لآخرين، ونقمة عليهم، وقد تكون نعمة لآخرين بالاتعاظ، وغيره من النعم، والكل بإرادته تعالى.

غير أن أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يسمى الله تعالى ناويًا ويُسمى مريدًا.

هذا... إن اقتصر على الاعتبار العام، وهو مطلق إمالة الفعل إلى بعض جهاته، والصحيح أنه لا يقتصر عليه، وأن يؤخذ معنى أخص منه، وهو: إمالة الفعل إلى جهة حكم شرعي، يشمل الإباحة، فينوي إيقاع الفعل على الوجه الذي أمر الله به، ونهى عنه، أو أباحه، ومنهم من يقول: بل أخص من هذا، وهو أن يميل الفعل إلى جهة التقرب والعبادة، وعلى التقديرين فيستحيل على الله معناها بخلاف المعنى العام، وتفارق النية الإرادة من وجه آخر، وهو أن النية لا تتعلق إلا بفعل الناوي، والإرادة تتعلق بفعل الغير، كما نريد مغفرة الله تعالى وإحسانه، وليست من فعلنا.

وأما «الشهوة» فهي: إرادة متعلقة براحات البشر كالملاذ ورفع الآلام ونحوها، فتستحيل على الله تعالى.

وأما «القصد» فهو: الإرادة الكائنة بين جهتين، كمن قصد الحج من مصر وغيرها، ومنه السفر القاصد أي: في طريقة مستقيمة، وبهذا المعنى يستحيل على الله تعالى.

وأما «الاختيار» فهو: الإرادة الكائنة بين شيئين فصاعدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا سُبْحَانَكَ رَبَّنَا حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَدْ أَنزَلْنَاكَ آيَاتِنَا فِي لَيْلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ١٥٥]. أي: أرادهم دون غيرهم، مضافًا إلى اعتقاد رجحان المختار، وهو جائز على الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آخَذْنَا نَحْمَهُمْ عَلَىٰ عَهْدِهِمْ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

وأما «القضاء» فهو: الإرادة المقرونة بالحكم الجبري، فقضاء الله تعالى لزيد بالسعادة، أراد به: سعادته مع إخباره بكلامه النفساني عن سعادته، ومنه قضاء الحاكم،

إذا أخبر عن حكم الله تعالى في تلك الواقعة، إخبارًا إنشائيًا، ولذلك تعذر نقضه بخلاف الفتيا.

وأما «القدر» فهو: الإرادة المتعلقة بما فيه مقدار من الأجسام، أو عدد من الأعراض وهو جائز على الله تعالى.

وأما «العناية» فهي: الإرادة المتعلقة بالشيء، على نوع من الحصر والتخصيص، ولذلك قالت العرب: «إياك أعني واسمعي يا جارة»<sup>(١)</sup>، أي أخصك دون غيرك ولم يقل إياك أريد، ويقولون: ما يعني بكلامه، أي: ما يخص به من المعاني، التي يمتثلها دون غيرها.

وموارد الاستعمال تشهد لهذه الأمور مقصودة بأمرين:

أحدهما- أن الأصل في الكلام الحقيقة، مضافًا إلى أن الأصل عدم الترادف، وبهذا التفسير هو جائز على الله تعالى، غير أن أساء الله تعالى توقيفية، فلا يقال لله تعالى: عان، وإن قيل: مقدر ومريد.

(١) هذا المثل لسهل بن مالك الفزاري لما مر بحي بحارثة بن لأم الطائي فلم يره، وقد رأى أخته أجمل امرأة، وكانت عقيلة قومها فعلق بها، فقال يعرف بذلك:

يا أخت خير البدو والحضارة      كيف ترين في فتى فزارة  
أصبح يهوى حرة معطارة      إياك أعني واسمعي يا جارة  
فلما سمعت ذلك عرفت أنه يعنيتها، فقالت: ماذا يقول ذي عقل أريب، ولا رأي مصيب، ولا أنف نجيب، فأقم ما قمت مكرمًا، ثم ارتحل متى شئت مسلّمًا، وأجابته بقولها:

إنني أقول يا فتى فزارة      لا أبتغي الزوج ولا الدعارة  
ولا فراق أهل هذي الجارة      فارحل إلى أهلك باستخارة

فاستحى وقال: ما أردت منكراً واسوأته، قالت: صدقت كأنها استحيت إلى تهمة، ثم أتى النعمان، فحياه وأكرمه، فعاد ونزل على أخيها، فتطلعت إليه نفسها، وكان جميلاً، فأرسلت إليه: أن اخطبني إن كان لك إليّ حاجة فخطبها وتزوجها، وسار بها إلى قومه، والمثل يضرب لمن يتكلم بكلام، ويريد به شيئاً غيره، انظر: «فوائد اللال في مجمع الأمثال» (١/ ٤٠-٤١).

وأما المشيئة فالظاهر أنها مرادفة للإرادة، وقال الخنفية: هي مباينة، وجعلوها مشتقة من الشيء، والشيء اسم موجود، حتى قالوا: إذا قال الخالف إن شئت دخول الدار فعبدي حر فأراد الدخول للدار، لا يعتقد عبده حتى يدخل الدار، ولا يكفي إرادة دخول الدار حتى يدخلها، بناء على أن المشيئة مشتقة من الشيء.

قال أحمد بن إدريس المالكي القرافي: ووقع في ذلك بيني وبينهم بحث كبير، وأطيننا في كشف كتب اللغة فلم نجد للمشيئة معنى إلا الإرادة فالظاهر الترادف، وهي جائزة على الله تعالى: كالإرادة ولا يفهم من قولي: إن المعنى جائز على الله تعالى الإمكان الخاص، وهو جواز الوجود والعدم، فإني لم أرد، وإنما أريد بالجواز الإمكان العام، وهو كون المعنى غير ممتنع، فيصدق على الواجب، وهو المقصود فإن جميع صفات الله تعالى واجبة له سبحانه.

فهذه التعابير والتغايرات بين هذه المعاني العشرة يساعد عليها الاستعمال، والأصول الموجبة لعدم الترادف.

**فتلخص:** أن النية غير التسعة الباقية، لما ذكر فيها من الخصوصية المتقدمة، وخصوصيات كل واحد من التسعة المفقودة في النية، فيجزم الناظر حيثئذ، ولا يضر كون الاستعمال قد يتوسع فيه، فيستعمل «أراد» ومراده نوى و أراد ومراده: عزم أو قصد أو عنى، فإنها متقاربة المعاني، حتى يكاد يجزم بينها بالترادف، غير أن زين الدين ابن مصطفى من المغاربة<sup>(١)</sup>، والقاضي شمس الدين الحوفي<sup>(٢)</sup>، وجماعة من علماء العراق، تعرضوا للفرق بينهما، وهو أولى من الترادف تكثير الفوائد اللغوية.

(١) في نسخة أخرى اليزيد بن معطي من المغاربة، ولم نجد له ترجمة على كلا التسميتين.

(٢) هو القاضي أبو القاسم أحمد بن محمد بن خلف الحوفي، أخذ من الإمام ابن العربي والسلفي وقاضي الحرمين أبي المظفر الطبراني، وغيرهم، وقد أخذ عنه أبو سليمان، وأبو محمد، غبنا حوط الله، وغيرهما، وكان رَحْمَةً اللهُ، من بيت علم وعدالة فقيهاً حافظاً، حاضر الذكر للمسائل، بصيراً بعقد الشروط، فرضياً

وبهذا يظهر معنى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الأعمال بالنيات» ولم يقل: «الأعمال بالإرادات»، والعنايات أو غير ذلك، فإنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يرد إلا الإرادة الخاصة، المميلة للفعل إلى جهة الأحكام الشرعية، كما تقدم في تفسير النية.

وأما كونه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «الأعمال بالنيات»، ولم يقل الأفعال ولا الإيثار، ولا الإيجاد، فإن الفرق (واقع) بين أثر، وأوجد، وخلق، وفعل، وعمل، وصنع، وبرأ، وذراً، وجعل، وكسب، فهذه عشرة ألفاظ.

### في محل النية

اعلم أن النية هي: نوع من الإرادة، كما تقدم، والإرادة وأنواعها، والعلم، والظن، والشك، والخوف، والرجاء، وجميع ما نسب إلى القلب من الأعمال، هو قائم بالنفس، قال المازري في شرح التلقين: أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة، على أن العقل في القلب، وأقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على أنه في الدماغ، محتجين، بأنه إذا أصاب الدماغ آفة فسد العقل، وبطلت العلوم والأنظار والفكر وأحوال النفس.

وأجيب: بأن استقامة الدماغ لعلها شرط، والشيء قد يفسد لفساد محله، وقد يفسد لفساد شرطه، ومع الاحتمال فلا جزم، بل النصوص واردة بأن ذلك في القلب، كقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الفتح: ٤٦]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ [قن: ٣٧]. وقال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ [الحجرات: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الزمر: ٢٢]. ولم يذكر الدماغ قط في هذه المواضع، فدل على أن محل العقل القلب، لا

ماهرًا، وله في الفرائض تصانيف: كبير، ومتوسط، ومختصر، وقد تولى القضاء بإشبيلية مرتين، فشكرت سيرته في أحكامه، وسلك سبيل النزاهة والعدل والجزالة، واشتد بأسه على أهل الشر، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم، وتوفى رَحِمَهُ اللهُ فِي شَعْبَانَ مِنْ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسَمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. انظر ترجمته في «الديباج المذهب» (١/ ٢٢١)، و«شجرة النور الزكية» ص [١٥٩].

الدماغ، وجعل الله تعالى في مجاري عاداته، استقامة الدماغ شرطاً في حصول أحوال العقل والقلب، على وجه الاستقامة، وإذا تقرر أن العقل في القلب، يلزم على أصولنا أن النفس في القلب؛ لأن جميع ما ينسب إلى العقل من الفكر والعلوم، وغير ذلك إنما هي صفات، فتكون النفس في القلب: عملاً بظواهر النصوص.

وقد قال بعض العلماء: إن النفس هي الروح وهي العقل، فتسمى نفساً باعتبار ميلها إلى الملاذ والشهوات. وروحاً: باعتبار تعلقها بالجسد تعلق التدبير بإذن الله تعالى في غذائه وصحته وسقمه، ومتى فارقت ذهبت حياته في مجاري العادات، ومن الممكن عقلاً أن تذهب الروح من الجسد ويبقى حياً، كما تضع المرأة جنينها، وتبقى حية على حالها.

فالنفس: جسم لطيف حي شفاف في جسم حي كثيف، فمفارقتة كمفارقة الجنين، وباعتبار كونها محصلة للعلوم بالفكر، تُسمى عقلاً، فصار لها ثلاثة أسماء، باعتبار ثلاثة أحوال، والموصوف واحد، وبهذا يتجه أنها في القلب.

وإذا كانت النفس في القلب، كانت النية والإرادة، وأنواع العلوم، وجميع أحوال النفس في القلب.

### حكم التلفظ بالنية دون استحضارها في القلب

إذا تلفظ المسلم المكلف بالعمل بالنية باللسان، ولكن لا يقصد ذلك بقلبه ولا ينويه، ففي هذه الحالة لا يكفي أن يتلفظ بلسانه فقد دون أن ينويه بقلبه؛ لأن العبرة هو بها في القلب وليس على اللسان، وقد ورد ذلك فيما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»<sup>(١)</sup>، وهناك أمثلة كثيرة في الأحكام الفقهية توضح أن العبرة بها في القلب وليس على اللسان وحده ومنها:

(١) رواه مسلم.

١- نوى بقلبه الوضوء وبلسانه التبريد<sup>(١)</sup>، فالوضوء صحيح، ولو نوى بقلبه التبريد وبلسانه الوضوء لا يصح.

٢- لو نوى بقلبه صلاة الظهر وقال بلسانه صلاة العصر فتعقد صلاة الظهر؛ لأن العبرة كما قلنا بما في القلب.

٣- لو نوى بقلبه الحج وبلسانه العمرة أو عكسه صح له ما قصده في قلبه.

٤- إن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد فلا تنعقد يمينه ولا تتعلق بها كفارة.

٥- إذا قصد الحلف على أن لا يزور زيداً وسبق لسانه وحلف لا يزور عمراً، أي: تلفظ به وخالف لفظه قصده، فكذلك لا تنعقد يمينه ولا تتعلق بها كفارة.

٦- أن يقصد لفظ الطلاق<sup>(٢)</sup>، أو العتق دون معناه الشرعي، بل يقصد معنى آخر أو يقصد ضم شيء إليه يرفع حكمه.

٧- لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم واستثناه بقلبه فلا يحنث. وهناك مسائل مستثناة عن هذه القاعدة فيكتفى فيها باللفظ وحده دون قصد القلب، وهو رأي ضعيف قال به بعض العلماء، ومن تلك المسائل هي:

**الأولى-** الزكاة، حيث إنها في قول بعض العلماء تكفي نيتها لفظاً فقط، ووجه استدلالهم، بأنها تستخرج من مال المرتد ومعلوم أن المرتد لا تصح نيته.

**الثانية-** وكذلك تجوز النيابة في أداء الزكاة، ولو كانت نية القلب متعينة لكان واجباً على المكلف بالزكاة مباشرتها لأن النية هي سر العبادة وعلامة الإخلاص فيها.

**الثالثة-** إذ ألبى المحرم بحج أو عمرة ولم ينوي ففي وجه لبعض العلماء أنه ينعقد ويلزمه ما سمي لأنه التزمه بالتسمية.

(١) التبريد: يذهب حرارة الجسم وأعضائه بعملية الوضوء واستعمال الماء فيه.

(٢) كأن يقصد حلها من الوثائق أو الرباط.

**الرابعة.** إذا أحرم مطلقاً<sup>(١)</sup>، ففي قول بعض العلماء: أنه يصح صرفه إلى الحج والعمرة باللفظ<sup>(٢)</sup>.

### حكم التلفظ مع نية القلب

#### هل يشترط التلفظ مع نية القلب؟

١- لا يشترط مع نية القلب وقصده للعمل أن يتلفظ به، وهذا يجري في كل العبادات من صلاة وزكاة وحج وتلاوة وأذكار ودعاء وصيام ونوافل وسنن ورواتب، فلا يشترط التلفظ بالنية فيها، وإنما يُكتفى بقصد القلب وإرادته وعزمته ونيته.

٢- إذا أحيا أرضاً بنية أن يجعلها مسجداً فإنها تصبح مسجداً بمجرد نيته ولا يحتاج إلى لفظ.

٣- من حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم لكنه استثناه بنية في قلبه فإنه لا يحث، وهذا بخلاف من حلف أن لا يدخل على زيد ودخل على قوم وهو فيهم واستثناه بقلبه وقصد الدخول على غيره فإنه يحث في القول الراجح عند العلماء.

والفرق أن الدخول فعل لا يدخله الاستثناء ولا يتنظم له أن يقول: دخلت عليكم إلا على زيد، ويصح إن قال: سلمت عليكم إلا على زيد لأن هذا قول وذاك فعل<sup>(٣)</sup>.

وهناك مسائل استثنائية قال بها بعض العلماء خلاف القاعدة منها:

**الأولى.** في وجه لبعض العلماء أن الإحرام لا ينعقد لمجرد النية حتى يلي.

**الثانية.** لو نوى النذر أو الطلاق بقلبه ولم يتلفظ لم ينعقد النذر ولا يقع الطلاق.

(١) أي: دون أن يعين نوع نسكه هل هو متمتع أو قارن أو مفرد.

(٢) انظر: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام».

(٣) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص [١٨] وما بعدها، انظر «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد

(ج ١)، ص [١١].

**الثالثة.** اشترى بقرة بنية الأضحية لم تصبح كذلك حتى يتلفظ بها في قلبه.

**الرابعة.** لو باع بضاعة بألف وفي السوق نقود لا غالب فيها وقبل المشتري ونوى الطرفان نوعاً معيناً من النقود فلا يصح البيع حتى يبين نوع النقود لفظاً<sup>(١)</sup>.

### حكم التلفظ بالنية في العبادات

النية هي كما ذكرنا قصد القلب وإرادته إذن فمحل النية هو القلب، ولا عبرة بتلفظ اللسان بها دون انعقادها في القلب، ولم يؤثر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا عن أصحابه ولا التابعين أن تلفظ أحدهم بها، ولم يرد حتى عن الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى في التلفظ بها<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعض المتأخرين من الشافعية ومن الحنفية إلى التلفظ بالنية وهم مجتهدون في قولهم رحمهم الله تعالى ورد عليهم محققو المذهبين الشافعي والحنفي وبينوا خطأهم وخطأ استدلالهم واستندوا في ردهم إلى عدم ورود شيء في السنة المطهرة ولا عن الصحابة ولا عن الأئمة الأربعة أنفسهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ جميعاً، فهو أي: التلفظ أمر مبتدع وكل بدعة مردودة.

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: والجهر بالنية وتكريرها منهي عنها وفاعله مسيء، إذ قد اتفق العلماء على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص [١٧-١٨]، «جامع العلوم والحكم» ص [٥٠]، و«الفتاوى المصرية» ص [٧٥٨]، «عمدة القارئ» (ج ١) ص [٨٢]، «طرح الشريب» (ج ٢) ص [٩]، «الأشباه والنظائر» لابن نجيم ص [٦٧].

(٢) انظر: «تلبس إبليس» لابن الجوزي ص [٧٠].

(٣) «الفتاوى المصرية» ص [١١]، «الاختيارات الفقهية» ص [٣٥].

وقال تلميذه ابن القيم الجوزية وهو ينكر على من ذهب إلى الجهر بالنية: والنية هي القصد والعزم على فعل الشيء، ومحلها القلب، ولا تعلق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم ينقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا عن أصحابه في النية لفظ بحال، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك وهذه العبارات التي أحدثت عن افتتاح الطهارة والصلاة وقد جعلها الشيطان معبراً لأهل الوسواس يحسبهم عندها ويقدمهم فيها ويوقعهم في طلب تصحيحها، فترى أحدهم يكررها في نفسه بالتلفظ بها، وليست من الصلاة في شيء.

ومن هؤلاء من يأتي بعشر بدع لم يفعلها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا أحد من أصحابه منها فيقول:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم نويت أن أصلي صلاة الظهر فريضة الوقت أداءً لله تعالى إماماً أو مأموماً أربع ركعات مستقبل القبلة، ثم يزعب أعضائه ويحني جبهته ويقوم عروق عنقه، ويصرخ بالتكبير كأنه يكبر على العدو، ولو قلت لأحدهم مدة عمر نوح عَلَيْهِ السَّلَام، أن يفتش هل فعل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أحد من أصحابه شيئاً من ذلك لما ظفر به، ولو كان خيراً لسبقونا إليه ولدلونا عليه؛ فإن كان هذا فقد ضلوا عنه؛ وإن كان الذي كانوا عليه هو الهدى والحق فماذا بعد الحق إلا الضلال<sup>(١)</sup>.

وقال: ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: ولا نعلم في التلفظ بالنية نقلاً خاصاً عن السلف ولا عن الأئمة إلا في الحج وحده فإن مجاهدًا قال: إذا أراد الحج يسمى ما يهبل به، وروي عنه إنه قال: يسميه في التلبية<sup>(٢)</sup>.

(١) «إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان» لابن القيم الجوزية (ج ١) ص [١٣٦]، وما بعدها، تحقيق محمد حامد الفقي، «تلييس إبليس» لابن الجوزي ص [٨٥].

(٢) ليبيك اللهم ليبيك، ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك.

وهذا ليس مما نحن فيه، فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يذكر نسكه في تلبية فيقول: «لبيك اللهم عمرة وحجة» وإنما كلامنا أنه يقول عند إرادة عقد الإحرام: «اللهم إني أريد الحج والعمرة»، كما استحب ذلك كثير من الفقهاء، وكلام مجاهد ليس صريحاً في ذلك.

وقال أكثر السلف منهم عطاء وطاوس والقاسم بن محمد والنخعي: تجزيه النية عند الإهلال وصح عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه سمع رجلاً عند إحرامه يقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة فقال له ابن عمر: أتعلمُ الناس، أو ليس الله يعلم ما في نفسك؟ ونص مالك على مثل هذا وأنه لا يستحب له أن يسمي ما أحرم به.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: أتقول قبل التكبير قبل الصلاة شيئاً؟ قال أحمد: لا، ثم قال ابن رجب الحنبلي: وهذا يدخل فيه أنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان لا يتلفظ بالنية<sup>(١)</sup>، وبعد هذا يتقرر أن التلفظ بالنية ليس من السنة مهما حاول وتكلف وتأول لإدخال ذلك فيها والخير كل الخير في اتباع من سلف، رحم الله علماءنا الكرام وجزاهم خيراً، ورحم الله كل مجتهد أصاب أو أخطأ، ورزقنا تحري الصواب أينما كان وهو نعم المجيب.

### شروط النية وهي ثلاثة

#### ١- الشرط الأول:

أن تتعلق بمكتسب للناوي، فإنها مخصصة، وتخصيص غير المفعول المكتسب للمخصص محال، ولذلك امتنع نية الإنسان لفعل غيره، لأنه غير مكتسب له، وأشكل على هذا الشرط نية الإمام للإمامة، فإن صلاته حالة الإمامة مساوية لصلاته حال الانفراد: فهذه النية لا بد لها من متعلق مكتسب، ولا مكتسب فيشكل.

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب ص [٢١]، وانظر: «إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان» لابن القيم (ج ١) ص [١٣٦]، «تلبس إبليس» ص [٨٤]، «المغني» (ج ٣) ص [٢٧٠]، «بداية المجتهد» (ج ١) ص [٣٥٠] «إحكام الأحكام» (ج ١) ص [٩].

وأجاب عنه بعض العلماء:

بأن النية يشترط فيها أن تتعلق بمكتسب للناوي استقلالاً، أو بما يكون تابعاً للمكتسب، وإن لم يكن مكتسباً، كما يتعلق بالوجوب في صلاة الفرض، والندب في صلاة الضحى، ونحو ذلك، وليس الوجوب والندب بمكتسبين للعبد، فإن الأحكام الشرعية واجبة الوجود، قديمة صفة الله تعالى، وإنما حسن القصد إليها تبعاً للقصد المكتسب، وكذلك الإمامة، وإن تكن فعلاً زائداً على الصلاة مكتسباً، إلا أنها متعلقة بمكتسب وتابعة له، فأمكن القصد إليها تابعاً كالفرد والنفل ونحوهما ومن هذا الباب الإضافة إلى الأسباب في الصلوات والكفارات ونحوها وليست مكتسبة، وإنما المكتسب الفعل المرتب على السبب، والسبب قد يكون مكتسباً، وقد لا يكون مكتسباً.

وأما الإضافة للسبب فنسبة وإضافة، والنسبة لا وجود لها في الأعيان عند المحققين، وما لا وجود له في الخارج يستحيل إيقاعه في الخارج، فلا يكون مكتسباً، مع أنه منوي، ومن هذا الباب ما تقدم من إضافة الأسباب إلى بعض الأحكام وإضافة بعض الألفاظ إلى بعض مدلولاتها، فإنها ليست بمكتسب، بل المكتسب اللفظ والسبب، وأما الإضافة المنوية فلا فهذه كلها نقوش على هذا الشرط، وتندفع بأنها تبع لمكتسب.

## ٢- الشرط الثاني:

أن يكون المنويُّ بها معلوماً أو مظنوناً بالوجوب، فإن المشكوك تكون النية فيه مترددة، فلا ينعقد، ولذلك لا يصح وضوء الكافر، ولا غسله، قبل اعتقاد الإسلام، لأنه عنده غير معلوم ولا مظنون.

## ووقع في المنهب فروع أخرى:

١- أحدهما - لو شك في طهارته، وقلنا: لا يجب عليه الوضوء، أو كان شكه غير مستند إلى سبب فتوضأ في الحالتين احتياطياً، ثم تيقن الحدث، ففي وجوب الإعادة عليه قولان، وأما لو قلنا: بوجوب الوضوء عليه فإنه معلوم، فلا يرد.

٢- ثانيها - لو توضأ مجدداً، ثم تيقن الحدث، فالإجزاء للأشهب<sup>(١)</sup>، وعدمه لسحنون.

٣- وثالثها - لو أغفل لمعة من الغسلة الأولى، وغسل الثانية بنية الفضيلة ففي الإجزاء قولان.

## ٣- الشرط الثالث:

أن تكون النية مقارنة للمنوي: لأن أول العبادات لو عرى عن النية لكان أولها متردداً بين القرية وغيرها، وآخر الصلاة مبني على أولها، وتبع له، بدليل أن أولها إذانوى فرضاً، أو نفلاً أو قضاء أو أداء كان آخرها، وكذلك إذا كان أولها متردداً كان آخرها متردداً، هذا إن تأخرت النية؛ فإن تقدمت على أولها ولم تقارن، وقعت العبادة كلها مترددة؛ فإن ما لا يقارن الشيء لا يخصصه ولا يميزه بدليل جميع المشخصات كالجهاد والنبات والحيوان وجميع الأفعال، واستثنى من هذا الشرط الصوم للمشقة في المقارنة، لإتيان أول الصوم

(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم، يكنى أبا عمر القيسي العامري والجعدي من ولد جعدة ابن كلاب بن ربيعة بن عامر، اسمه مسكين، وهو من أهل مصر من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، وأشهب لقب له، وولد رحمه الله تعالى سنة خمسين ومائة وروى عن مالك، والليث، والفضيل بن عياض وجماعة غيرهم، وروى عنه بنو عبد الحكم والحارث بن مسكين، وسحنون بن سعيد وغيرهم. وانتهت إليه الرياسة بمصر - بعد ابن القاسم، وتوفي سنة أربع ومائتين بمصر بعد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، انظر ترجمته في ترتيب المدارك (٤٤٧/٢)، «الديباج» (٣٠٧/١)، «شجرة النور» ص [٥٩]، «ووفيات الأعيان» (٧٨/١)، «وحسن المحاضرة» (٣٠٥/١)، «النجوم الزاهرة» (٥٨٦/١)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص [١٥٠].

حالة النوم غالبًا، والزكاة في الوكالة على إخراجها عونًا على الإخلاص، ودفعًا لئلا يفتقر الفقير بالأخذ، فتقدم النية عند الوكالة، ويتأخر الإخراج المنوي.

قال صاحب الطراز: وجوز ابن القاسم تقدم النية عندما يأخذ في أسباب الطهارة، بذهابه للحمام أو النهر، بخلاف الصلاة، وخالفه سحنون في الحمام، ووافقه في النهر: لأن النهر لا يؤتى غالبًا إلا لذلك، بخلاف الحمام، فإنه يؤتى للتنعم والنظافة، فلا تتميز العبادة فيه، وقيل بعدم الإجزاء في الموضوعين، نظرًا لعدم تقدم النية.

### في أقسام النية

النية قسمان: فعلية موجودة، وحكمية معدومة، فإذا نوى المكلف أول العبادة، فهذه نية فعلية، ثم إذا ذهل عن النية حكم صاحب الشرع بأنه ناو ومتقرب، فهذه هي النية الحكمية، أي حكم الشرع لصاحبها ببقاء حكمها لأنها موجودة، وكذلك الإخلاص والإيمان والكفر والنفاق والرياء وجميع هذا النوع من أحوال القلوب، إذا شرع فيها واتصف القلب بها كانت فعلية، وإذا ذهل عنها، حكم صاحب الشرع ببقاء أحكامها، لمن كان اتصف بها قبل ذلك، حتى لو مات الإنسان مغمورًا بالمرض، حكم صاحب الشرع له بالإسلام المتقدم، بل بالولاية أو الصفة كيفية، وجميع المعارف المتقدمة، وإن لم يتلفظ بالشهادة عند الموت، ولا يتصف بها، بل يوم القيامة الأمر كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه: ٧٤]. مع أن أحدًا لا يكون يوم القيامة مجرمًا، ولا كافرًا، ولا عاصيًا، لظهور الحقائق عند الموت، وصار الحق ضروريًا، ولم تبق العقول متمكنة من الجهالات لقوة الظهور، بل معناه: يكون محكومًا بالإجرام، كما يحكم لغيره بالإيمان.

واكتفى صاحب الشرع بالإيمان والإخلاص، والنية الحكمية للمشقة، في استمرارها بالفعل، قال سند: لو عزل زكاته بعد وزنها للمساكين، ودفعها بعد ذلك لهم

بغير نية، أجزاءه اكتفاءً بالنية الحكمية، ولم يشترط الشرع والإيمان الفعلي أو العبادات: لصعوبة الجمع، وأفردت النية دونه، لأنها مستلزمة له من غير عكس، ثم إن الاكتفاء «بالنية» الحكمية بشرط عدم المنافي، ففي «المدونة»: لو توضأ، وبقيت رجلاه فخاض بهما نهرًا ومسح بيده رجليه في الماء ولم ينوي بذلك غسل رجليه، لا يجزيه غسل رجليه، قال سند: يريد إذا قصد بذلك إزالة القشب دون الوضوء.

وقال صاحب النكت: معناه: إذا ظن كمال وضوئه، فرفض نيته، أما لو بقي على نيته والنهر قريب، أجزاءه. وقال سند: النية الحكمية تتناول الفعل ما لم تتناوله النية الفعلية بخصوصه؛ لأنه الخاصة به أقوى، كما لو قام لركعة، وقصد بها خامسة، وهي رابعة، فسدت الصلاة، أو صام في الصوم المتتابع يومًا، ينوي به النذر بطل المتتابع. وقال المازري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: تكتفي النية الحكمية في العمل، فلو نسي عضوًا وطال ذلك، جدد النية؛ لأن الحكمية على خلاف الأصل فتخص بالمتصل، وكذلك من خلع خُفَّيه وشرع في غسل رجليه.

### الأمور بمقاصدها

هذه القاعدة الفقهية من أهم القواعد التي أولاهها العلماء اهتمامًا كبيرًا وعناية فائقة في الفقه الإسلامي، فدرسوها بجديّة بالغة وشرحوها بإتقان، وهي إحدى القواعد الأساسية الكلية الخمس من قواعد الفقه الإسلامي تنبثق من قاعدة النية، وكما هو معلوم فإن شأن النية عظيم في الإسلام وهي أحد ركني العمل الصالح، أي أن العمل لا يكون صالحًا مقبولًا عند الله إلا بالنية والاتباع، وخير من عبر عن أهمية النية وخطورة شأنها هو الإمام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فقال: النية روح العمل ولبه وقوامه، وهو تابع لها، يصح

بصحتها ويفسد بنفساها، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال كلمتين كفتا وشفتا وتحتها كنوز العلم وهما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>،

فبين في الجملة الأولى: أن العمل لا يقع إلا بالنية.

وبين في الجملة الثانية: أن العامل ليس له من عمله إلا ما نواه، وهذا يعم العبادات والمعاملات والأيمان والندور وسائر العقود والأفعال<sup>(٢)</sup>.

والمراد بكلمة الأمر في قاعدة الأمور بمقاصدها: جمع أمر وهو لفظ عام يشمل الأفعال والأقوال كلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ يَرْجِعُ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ [هُود: ١٢٣].

والمراد بقاعدة: أحكام الأمور بمقاصدها على اعتبار أن علم الفقه الإسلامي يبحث عن أحكام الأشياء ولا يبحث عن ذواتها، وذلك يعني: أن ما يترتب على أمر من حكم يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر وهو ما فسرها به الشيخ أحمد الزرقا في كتاب شرح القواعد الفقهية<sup>(٣)</sup>، وقاعدة الأمور بمقاصدها تمثل قاعدة النية في جملة معانيها، وقد جعل العلماء عدة قواعد تتعلق بالنية من فروع هذه القاعدة<sup>(٤)</sup> وهي:

### الأولى- الأمور بمقاصدها

هذه قاعدة عظيمة خرج العلماء عليها مسائل عديدة من عادات وعبادات وتصرفات، حيث يتوقف حصول الجزاء في الدنيا والآخرة على مقاصد المكلف نفسه.

(١) متفق عليه سيأتي تحريجه إن شاء الله مطولاً.

(٢) «أعلام الموقعين» (ج ٣).

(٣) «شرح القواعد الفقهية» ص [٤] وما بعدها.

(٤) انظر «النية في أحكام النية» ص [٣٦] وما بعدها، والأمر لفظ عام يشمل الأفعال والأقوال كلها.

١- لو قال شخص لآخر: أبيعك سيارتي هذه بألف دينار وقصد من زمن المضارع زمن الحال، وقال المشتري: قبلت؛ فإن البيع ينعقد وإذا قصد من المضارع زمن الاستقبال لا ينعقد البيع لأنه يكون وعدًا بالبيع لا بيعًا.

٢- لو أكل طعامًا حرامًا يظنه حلالًا لم يأثم به، ولو أكله وهو حلال يظنه حرامًا أثم بنيته، فصورة الأكل واحدة، ولكن اختلف الجزاء لاختلاف القصد.

٣- إذا قال أحد لآخر: خذ هذه الدراهم، فإن نوى التبرع بها كان هبة وإلا كان قرصًا يجب الإعادة.

٤- لو أشهر صدقته أو تبرعه أمام الناس ينوي بذلك تشجيع الآخرين، أئيب من الله الأجر، وإن نوى السمعة والرياء أثم.

٥- ومن قال لزوجته: «أنت عليّ كظهر أمي» ينظر إلى نيته؛ فإن نوى الظهار كان مظاهرًا، وإن نوى كرامة كانت كرامة، وإن نوى الطلاق كان طلاقًا؛ لأن اللفظ يحتمل كل ذلك.

٦- إن أخذ الملتقط اللقطة بنية ردها إلى مالكيها أو حفظها له حل له ذلك، أما أخذها بنية غضبها كان آثمًا.

وغير ذلك من الأمثلة التي تبدو فيها الصورة واحدة، ولكن المقاصد من وراء ذلك مختلفة، إذن فالقصد قد يجعل الشيء الواحد محمودًا أو مذمومًا، والعملية الواحدة تصير تارة حرامًا وتارة حلالًا، تبعًا لنية صاحبها ومن المهم جدًا أن نذكر هنا تنوع الجزاء بتنوع النية، وقد يسري إلى سائر العادات والمباحات، إذا قصد بها التقوى على الطاعة وإظهار نعمة الله كمن يمارس أنواعًا من الرياضة بنية تقوية جسمه لأن المؤمن التقوي خير من

المؤمن الضعيف، وكذلك الأكل والشرب والجماع والبيع والشراء وغير ذلك، وقد أوضح ذلك أبو حامد الغزالي في كتاب (إحياء علوم الدين) فقال ما نصه: «وما من شيء من المباحات إلا ويتحمل نية أو نيات يصير بها من محاسن القربات وينال بها معالي الدرجات، فما أعظم خسران من يغفل عنها ويتعاطاها تعاطي البهائم المهملة عن سهو وغفلة»<sup>(١)</sup>.

وقال بعض العلماء من السلف الصالح: «إني أستحب أن يكون لي في كل شيء نية حتى في أكلي وشربي ونومي ودخولي إلى الخلاء، وكل ذلك مما يمكن أن يقصد به التقرب إلى الله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

### الثانية- المقاصد الحسنة لا تسوغ فعل الحرام

إذا كانت العبرة في كل تصرف أو أمر بالنية فإن ذلك مقيد بحدود الشريعة ولا يقبل الإسلام أن تكون النية الحسنة وسيلة لارتكاب الحرام فلا يجوز الوصول للخير بواسطة الشر فليس في شريعتنا مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) فلا بد من نقاء الوسيلة والغاية معاً.

### ومن أمثلة ذلك:

لا يجوز اكتساب الأموال عن طريق الربا لأجل بناء المساجد، أو إقامة حفلات راقصة لجمع الأموال لصالح الأيتام أو مشاريع خيرية، لما ورد في الحديث الصحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»<sup>(٣)</sup>.

(١) «إحياء علوم الدين» (ج٤) ص [٣٧٣].

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) رواه مسلم.

وورد عن عبد الله بن مسعود: «لا يكسب العبد مالاً من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق منه فيقبل منه، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله لا يمحو السيء بالسيء، ولكن يمحو السيء بالحسن؛ إن الخبيث لا يمحو الخبيث»<sup>(١)</sup>.

### الثالثة- المقاصد من الأعيان في العقود

إذا كانت متعينة استغنت عما يعينها، ومن أمثلة ذلك:

من استأجر سجادة أو ثوباً أو لحافاً لم يحتاج إلى تعيين المنفعة في العقد لانصراف هذه الأشياء بصورتها إلى مقاصدها، وإن كانت مترددة بين منفعتين فيفتقر إلى التعيين كالدابة للحمل والركوب، والأرض للبناء والزراعة<sup>(٢)(٣)</sup>.

### النية أبلغ من العمل

وفي الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من طلب الشهادة صادقاً، أعطيها ولو تم تصيبه»<sup>(٤)</sup>.  
وفي الرواية الأخرى للإمام مسلم أيضاً أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء، وإن مات على فراشه»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أحمد.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (ج ٤) ص [٣٨].

(٣) انظر: غير مأموراً كتاب: «مباحث في قاعدة النية» للدكتور الزبياري.

(٤) تفرد به مسلم.

(٥) أخرجه مسلم برقم [١٩٠٩]، وأبو داود برقم [١٥٢٠]، والترمذي برقم [١٦٥٣]، والنسائي (٦/٣٦)، وابن ماجه برقم [٢٧٩٧]، ومن طريق عبد الرحمن بن شريح ولم يذكر أبو داود سهل بن أبي أمامة.

## الشرح للحديثين:

معنى الرواية الأولى: مفسرة في الرواية الثانية ومعناها جميعاً أنه إذا سأل الله الشهادة بصدق أعطي من ثواب الشهداء وإن كان على فراش.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وفيه استحباب سؤال الشهادة واستحباب نية الخير.

وفي الحديث الصحيح من حديث جابر قال: كنا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غزاة، فقال: «إن بالمدينة رجلاً ما سرتهم مسيراً ولا قطعتهم وادياً إلا كانوا معكم، حبسهم المرض»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى للحديث أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إلا شركوكم في الأجر».

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في شرح هذا الحديث: وفي هذا الحديث فضيلة النية في الخير وأن من نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منعه حصل له ثواب نيته، وإنه كلما أكثر من التأسف على فوات ذلك وتمنى كونه مع الغزاة ونحوهم كثر ثوابه، والله أعلم.

وفي الحديث أيضاً من حديث معن بن يزيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كان أبي يزيد أخرج دنائير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأتيتها بها، فقال: والله ما إياك أردت فخاصمته إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يامعن»<sup>(٢)</sup>.

والأحاديث التي تبين لنا فضل النية وأن الذي ينوي الخير يُرَزَقَهُ من قبل الله تعالى كثيرة، ومنها حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي رواه ابن كبشة الأنباري قال: قال (١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٠٠) ومسلم برقم [١٩١١]، وابن ماجه برقم [٢٧٦٥] من طريق الأعمش.

(٢) رواه البخاري في كتاب «الزكاة».

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مثل هذه الأمة كمثل أربعة نفر؛ رجل آتاه الله مالاً وعلماً فهو يعمل بعلمه في ماله، ينفقه في حقه، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالاً، فهو يقول: لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمل، فهما في الأجر سواء، ورجل آتاه الله مالاً ولم يؤته علماً فهو يخبط في ماله ينفقه في غير حق، ورجل لم يؤته الله علماً ولا مالاً، فهو يقول: لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمل، فهما في الوزر سواء»<sup>(١)</sup>.

انظر أخي رعاك الله وحماك وصحح نيتك إلى الخير وهداك إلى الرجلين الأولين وهما في الأجر سواء فكان الثاني منهما مثل الأول بمجرد أنه نوى نيته الخير. وانظر أخي وحبيبي إلى الرجلين الآخرين كيف كان حال الثاني فيهما بمجرد نية السوء فكانا في الوزر سواء فالله أسأل أن يعصمنا من الزلل ويرزقنا حسن النية في العمل.

وفي الحديث الصحيح من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية أو إذا استنفرتم فانفروا»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: ومعناه لا هجرة من مكة لأنها صارت دار إسلام.

وقال الشيخ محمد بن صالح رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ هَذَا الْحَدِيثِ:

في هذا الحديث نفى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الهجرة بعد الفتح «لا هجرة» وهذا النفي ليس على عمومته، يعني أن الهجرة لم تبطل بالفتح فإنه «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تخرج الشمس من مغربها» كما جاء ذلك في الحديث عن

(١) قال الإمام الترمذي هذا الحديث: حسن صحيح رواه الإمام أحمد في «المسند» برقم [١٧٥٧]، والترمذي برقم [٢٣٢٥]، وابن ماجه في «الزهد» [٤٢٢٨]، ولفظ الحديث من سنن ابن ماجه، وقال الشيخ الألباني في «الترغيب»: صحيح لغيره.

(٢) الحديث متفق عليه.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكن المراد بالنفي هنا نفي الهجرة من مكة كما قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ لأن مكة بعد الفتح صارت بلاد إسلام ولن تعود بعد ذلك بلاد كفر ولذلك نفى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تكون هجرة بعد الفتح.

وكانت مكة تحت سيطرة المشركين وأخرجوا منها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهاجر بإذن ربه إلى المدينة، وبعد ثمان سنوات رجع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى مكة فاتحاً مظفراً صلوات الله وسلامه عليه، وصارت البلد، بدل كونها بلد كفر صارت بلد إيمان وبلد إسلام ولم يكن منها هجرة بعد ذلك.

وفي هذا دليل على أن مكة لن تعود لتكون بلاد كفر بل تبقى بلاد إسلام إلى أن تقوم الساعة أو إلى أن يشاء الله، ثم قال: «ولكن جهاد ونية» أي: الأمر بعد هذا جهاد، أي: يخرج أهل مكة من مكة إلى الجهاد (والنية) أي: النية الصالحة للجهاد في سبيل الله وذلك بأن ينوي الإنسان بجهاده، أن تكون كلمة الله هي العليا، ثم قال عليه الصلاة والسلام: «وإذا استنفرتم فأنفروا» إذا استنفركم ولي أمركم إلى الجهاد فأنفروا وجوباً وحينئذ يكون الجهاد فرض عين، فلا يتخلف أحد إلا من عذره الله (١).

أخرج الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة: قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله لا ينظر إلى أجسامكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر الله إلى قلوبكم» (٢).

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولكن ينظر إلى قلوبكم» وفي لفظ: «قلوبكم وأعمالكم» قال الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: هذا الحديث يدل على ما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿يَتْلِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَانَكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

(١) شرح رياض الصالحين للعلامة الشيخ محمد بن عثيمين، باب النية.

(٢) رواه الإمام مسلم.

ثم قال بعدها بقليل في شرحه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١) :

النية هي الأصل، تجد رجلين يصليان في صف واحد مقتدين بإمام واحد يكون بين صلاتيهما كما بين المشرق والمغرب، لأن القلب مختلف أحدهما قلبه غافل بل وربها يكون مرثياً في صلاته والعياذ بالله يريد بها الدنيا.

والآخر قلبه حاضر يريد بصلاته وجه الله واتباع سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فبينهما فرق عظيم، فالعلم على ما في القلب وعلى ما في القلب يكون الجزاء يوم القيامة كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ بُدِيَ السَّرَائِرُ ﴿٩﴾﴾ [الطَّارِق: ٨-٩]، أي: تختبر السرائر لا الظواهر، في الدنيا الحكم بين الناس على الظاهر لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما أقضي بنحو ما أسمع» لكن في الآخرة العلم على ما في السرائر نسأل الله أن يظهر سرائرنا وإياكم.

وفي الحديث الصحيح أيضاً أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يقول الله عز وجل إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإن أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها له بعشرة أمثالها إلى سبعمائة» (٢).

ومن حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم» قالت: يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأولهم وآخرهم ثم بيعثون على نياتهم» (٣).

(١) يعني في شرح «رياض الصالحين».

(٢) رواه الإمام البخاري ومسلم واللفظ للبخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه الإمام البخاري ومسلم وهذا لفظ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

يقول الشيخ ابن العثيمين: وفي هذا الحديث عبرة: أن من شارك أهل الباطل وأهل البغي والعدوان فإنه يكون معهم في العقوبة الصالح والطالح، فالعقوبة إذا وقعت تعم ولا تترك أحدًا ثم يوم القيامة يبعثون على نياتهم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما يبعث الناس على نياتهم»<sup>(١)</sup>.

### أثر النية في الأعمال<sup>(٢)</sup>

إن أعمال العباد تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١- طاعات.
- ٢- ومعاصي.
- ٣- ومباحات.

#### القسم الأول- الطاعات

وهي مرتبطة بالنيات في أصل صحتها وفي تضاعف فضلها، أما الأصل فهو أن ينوى بها عبادة الله لا غير، فإن نوى الرياء صارت معصية، وأما تضاعف الفضل فيكثره النيات الحسنة، فإن الطاعة الواحدة يمكن أن ينوى بها خيرات كثيرة، فيكون له بكل نية أجرًا، إذ كل حسنة تضاعف بعشر أمثالها كما ورد، ومثاله: الجلوس في المسجد فإنه طاعة ويمكن أن ينوى فيه نيات كثيرة حتى يصبح من أعظم الأعمال فمثلاً:

- أن يعتقد أنه بيت الله وأن داخله زائر الله.
- أن ينتظر الصلاة بعد الصلاة فيكون في صلاة.
- عكوف الهم على الله، ولزوم السر للفكر في الآخرة.

(١) رواه ابن ماجة بإسناد حسن، ورواه أيضًا من حديث جابر إلا أنه قال: «يحشر الناس» وقال عنه الشيخ المحدث العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»: صحيح لغيره.

(٢) انظر غير مأمور كتاب «قاعدة النية» الدكتور/ عامر سعيد.

- التجرد لذكر الله أو لاستماع ذكره والتذكر به.
- أن يلتقي بإخوانه المسلمين فتزيد المحبة بينهم.
- أن يترك الذنوب حياء من الله تعالى وحياء من أن يتعاطى في بيت الله ما يقتضي هتك الحرمه.

### القسم الثاني - المعاصي:

فلا تتغير عن موضعها بالنية، فالمعصية لا تنقلب طاعة بالنية، كالعبد الذي يغتاب إنساناً مراعاة لشعور غيره، أو يطعم فقيراً من مال غيره دون إذنه أو يبني مسجداً بهال حرام، وقصده الخير، فهذا كله لا يجوز والنية لا تؤثر في إخراجه عن كونه ظلماً وعدواناً ومعصية، بل قصده الخير بالشر وأن ينوي الخير بفعل الشر خلاف مقتضى الشرع وهو شرٌّ آخر، فكيف يمكن أن يكون الشر خيراً؟ هيهات هيهات، وهو الجهل بعينه في أمور الشرع، وقد قال تعالى: ﴿ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الْحَجَّال: ٤٣].

والنية قد تزيد من خطر المعاصي وآثارها، فالمعاصي إذا اجتمعت بنيات سيئة وخبيثة يضاعف وزرها والعياذ بالله.

### القسم الثالث - المباحات<sup>(١)</sup>:

وما من شيء من المباحات إلا ويحتمل نية أو نيات يصير بها من محاسن القربات كالطيب مثلاً، فإنه بقصد التلذذ والتنعم مباح، وأما إذا نوى به اتباع سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وترويح جيرانه ليستريحوا بروائحهم، ودفع الرائحة الكريهة عن نفسه النبي تؤدي إلى إيذاء مخالطيه، وزيادة فطنته وذكائه، ليسهل عليه معرفة علوم دينه، فهذا وأمثاله من النيات الحسنة التي لا يعجز عنها من غلب طلب الخير على قلبه مما ينال بها

(١) المباح: هو ما خيّر الشارع فيه المكلف بين الفعل والترك، فله أن يفعل وله ألا يفعل كالأكل والشرب واللهو البريء، وقد قال الشوكاني في تعريفه: هو ما لا يمدح على فعله ولا على تركه.

معالي الدرجات، وأما من قصد بالطيب إظهار التفاخر بكثرة المال أو رياء الناس للذكر بذلك أو ليتودد إلى قلوب النساء الأجنبية أو لغير ذلك، فهذا يجعل الطيب معصية ويكون في القيامة أتنن من الجيفة، والمباحات كثيرة لا يمكن إحصاء النيات فيها فقس بهذا الواحد ما عداه.

ولهذا قال بعض السلف: «إني لأستحب أن يكون لي في كل شيء نية حتى في أكلي وشربي ونومي ودخولي للخلاء»<sup>(١)</sup>.

وكل ذلك مما يمكن أن يقصد به التقرب إلى الله تعالى لأن كل ما هو سبب لبقاء البدن و فراغ القلب من مهمات البدن، فهو معين على الدين، فمن قصد من الأكل التَّقْوِي على العبادة، ومن الوقاع تحصين دينه وتطبيب قلب أهله والتوصل به إلى ولد صالح يعبد الله تعالى بعده كان مطيعاً بأكله ونكاحه<sup>(٢)</sup>.

### من نوى شيئاً يحصل له، وكل ما لم ينو له لم يحصل له

إن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وإنما لكل امرئ ما نوى»، يقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له وإن لم يفعله بدليل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث طويل: «ورجل آتاه الله مالا وعلماً، فهو يعمل بعلمه في ماله وينفقه في حقه، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالا، فهو يقول: لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل العمل الذي يعمل، فهما في الأجر سواء»<sup>(٣)</sup>.

فمن نوى شيئاً يحصل له إذا عمله بشرطه أو منع من قيامه به ما يقدر به شرعاً. ويقتضي الحديث: أن كل ما لم ينو له، ولكنه قد لا ينوي شيئاً خاصاً معيناً لكن ربها تشمله نية عامة وصورته: كمن دخل المسجد فصلى الفرض قبل أن يجلس؛ فإنه

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلِيِّينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

(٢) انظر «موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين» ص [٤٢٤] وما بعدها، جمال الدين القاسمي.

(٣) رواه أحمد والترمذي، وابن ماجه.

يحصل له أجر تحية المسجد سواء كان نواها أم لم ينوها لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل<sup>(١)</sup>.

### النية تجعل العادة عبادة

قد تتحول العادات المتداولة من أكل وشرب وزيارة وزواج وإنجاب وعمل وتجارة وعلاقة عامة إلى عبادات يؤجر عليها المسلم إذا تصرف فيها بالنية وجعلها لرضاء الله كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وفي بضع أحدكم صدقة»<sup>(٢)</sup>. وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحكمة الطيبة صدقة»<sup>(٣)</sup>.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على ذلك، والمراد بالنية هنا هو نية القرينة وليست نية التمييز؛ لأن الأصل في الأمور التي هي من قبيل العادات أن لا تتحول إلى عبادات إلا بالنية، وأما ما كان أصله عبادة، فإنه ينصرف بنفسه إلى ما وضع له كالصلاة والدعوات وقراءة القرآن لأنها وضعت أصلاً للعبادة<sup>(٤)</sup>؛ إن الإسلام ينظر بدقة إلى ما يقارن أعمال الناس من النيات وما يصاحبها من بواعث، فقيمة العمل في الإسلام تعود إلى النية أو البواعث التي تمخضت عنه، قد يهيب الإنسان شيئاً كبيراً، لأنه يريد بصنائع المعروف أن يجذب إليه القلوب، وقد يكون تعويضاً لإحسان سابق، الدافع للبذل هنا هو شعور طيب، ولكن في ميزان الإسلام لا يعتد بالصدقة إلا إذا خلصت من شوائب النفس وأصبحت لوجه الله وحده، وهذا مصداق قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»

(١) «الأشباه والنظائر» للسبوطي ص [٢٣]، وانظر: «الأشباه والنظائر» لابن نجيم ص [٩٥]، وانظر: «الأشباه والنظائر» لابن الوكيل الشافعي (ج ١) ص [١٨٥]، وانظر: «أحكام الأحكام» (ج ١) ص [١٧٣]، «جامع العلوم والحكم» ص [٢٠٣].

(٢) رواه مسلم.

(٣) متفق عليه.

(٤) «شرح الأربعين النووية» لابن دقيق العيد ص [٦٦].

إن بعض الناس قد يقطع المسافة بين مكة والمدينة لأغراض تجارية أو سياحية ولكن نية الانتصار للدين والهجرة لله تعالى، يرتفع بمنزلة العمل الدنيوي المجرد فيصبح بها عبادة مقبولة، والعكس إن كانت النية فاسدة فتهدم بالطاعات وتحط بها وتقلبها إلى معاصي يعاقب عليها، وقد لا يستفيد منها الإنسان إلا التعب والمشقة، قد يبني الإنسان بيتاً كبيراً أو يزرع بستاناً وهو بين بيته وبستانه يعتبر من أغنياء الدنيا، وإذا كان قصده من جراء بنائه وزراعته نفع الناس ورضاء الله كتب الله له فيها أجراً كبيراً.

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من بنى بنياناً في غير ظلم ولا اعتداء، أو غرس غرساً في غير ظلم ولا اعتداء، كان له أجرًا جاريًا ما انتفع به أحد من خلق الرحمن تَبَارَكَ وَتَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

وأوضح مما سبق أن الطيبات التي يشتهيها الإنسان إذا لازمتها نية خالصة تحولت إلى قربات وأعمال صالحة وعبادات يؤجر عليها، فالرجل يجامع زوجته يريد أن يحفظ عفافه ويحفظ دينه، فإن له في ذلك أجر كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وفي بضع أحدكم صدقة»<sup>(٢)</sup>.

وما يطعمه في بدنه ويطعم أو لاده وأسرته له عليه ثواب بنية الخير التي قارنته وهذا ما ورد في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدك فهو لك صدقة، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة»<sup>(٣)</sup>.

إن الإنسان ما دام قد أسلم وجهه لله وأخلص نيته فإن حركاته وسكناته ونومه ويقظته تحتسب له من الأعمال المقربة لله تعالى، وقد يعجز الإنسان عن فعل الخير الذي يصبو إليه لقلته ماله أو ضعف صحته، ولكن الله تعالى العليم بما في الصدور والمطلع على خبايا النفوس يرفع الحريص على الإصلاح إلى مراتب المصلحين والراغبين في

(١) أخرجه أحمد.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه أحمد.

التصدق إلى مرتبة المتصدقين؛ لأن نياتهم الصادقة الخالصة أقوى من عجز وسائلهم عند الله تعالى. إن النية الفاسدة تنضم إلى العمل الصالح في ظاهره فيستحيل بها إلى معصية يعاقب عليها، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ [المؤمنون: ٤-٧].

إن الصلاة مع الرياء جريمة بعدما فقدت روح الإخلاص، وكذلك الزكاة والصدقة إنها إن صدرت عن نية خالصة قبلت وإلا فهي عمل باطل، قال تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ﴿٢٦٤﴾﴾ [البقرة: ٢٦٤].

ما أعظم النية الخالصة الصادقة، وما أعظم بركتها إنها تخالط العمل القليل فتتميه حتى يزن الجبال، وعندما يخلو العمل وإن كان كبيراً فلا يزن عند الله جناح بعوضة، وهذا مصداق قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أخلص دينك يكفيك العمل القليل»<sup>(١)</sup>.

وليس ظاهر الإنسان ولا نوع العمل وكنيته هو الذي يمنحه الله رضاه فإن الله تعالى يقبل على عباده المخبئين المخلصين ويتقبل منهم ما يتقربون به إليه، أما ما عدا ذلك من زخارف الدنيا فلا اعتبار لها عند الله تعالى، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسامكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»<sup>(٢)</sup>.

إن المدرس في مدرسته، والعامل في مصنعه، والتاجر في دكانه، والجندي في ساحته، والموظف في دائرته، يجب على كل هؤلاء أن يعتبر ما يدرسه وما يكتبه وما يعلمه وما يبيعه وما يحسبه، وما يكذبه عقله ويتعب فيه يده أن يعتبره عملاً يقصد به مصلحة وطنه وخدمة أبنائه ورضاء الله تعالى، إن الدابة قد تكدح طول النهار لقاء طعامها وشرابها،

(١) رواه الحاكم.

(٢) رواه مسلم.

ولا يليق بالإنسان أن يهبط بقيمة جهده وعمله إلى مستوى الدابة فيكون عمله لقاء راتب أو جنيهاً فقط.

ومما سبق تبين أن النية هي سر العبودية لله تعالى ومحلها من العمل محل الروح من الجسد، وهي أساس العمل ويدور عليها صحته وفساده وقبوله عند الله أو رده، وبقوة النية وضعفها تختلف الدرجات في الدنيا والآخرة، ولذلك جعلها الله تعالى محل نظره كما جاء في الحديث: «إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم»<sup>(١)</sup>.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٢)</sup>.

وكل مباح يمكن أن يصير بالنية الخالصة من المقربات كالتطيب، فإذا نوى به اتباع السنة النبوية وترويح من معه بروائحة ودفع الرائحة الكريهة عن نفسه التي تؤدي إلى إيذاء مخالطيه فهذا وأمثاله من النيات الحسنة لا يعجزه عنها من غلب طلب الخير على قلبه.

### سبب إيراد حديث إنما الأعمال بالنيات

قال ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup>، في شرح العمدة<sup>(٤)</sup>: شرح بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف أسباب الحديث<sup>(٥)</sup>، كما صنف في أسباب نزول الكتاب العزيز، وهذا الحديث واقع على سبب، لأنهم نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة، لا يريد بذلك فضيلة

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه سيأتي تحريجه مطولاً.

(٣) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد قاض، من أكابر العلماء بالأصول مجتهد ولد سنة ٦٢٥هـ وتوفي سنة ٧٠٢هـ.

(٤) انظر: «إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام» الحديث الأول من كتاب «الطهارة».

(٥) مثال ذلك «البيان والتعريف في أسباب نزول الحديث» لابن حمزة الدمشقي الحسيني.

الهجرة، وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى «أم قيس» فسمي «مهاجر أم قيس» ولهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به من أفراد الأغراض الدنيوية.

قال الخافظ بن حجر: وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور في سننه، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، هو ابن مسعود قال: من هاجر بيتغي شيئاً، فإنها له ذلك هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها «أم قيس» فكان يقال له: «مهاجر أم قيس» ورواه الطبراني من طريق آخر «في المعجم الكبير» عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها «أم قيس» فكان يقال: «مهاجر أم قيس» فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر، فتزوجها، فكننا نسميه «مهاجر أم قيس».

قال: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك<sup>(١)</sup>.

قال: ولم أر شيئاً من الطريق ما يقتضي التصريح بذلك، ثم قال الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتاب (متهى الآمال): قد وجد للحديث طريقاً مصرحاً به أن هجرة الرجل للنزواج من المرأة المهاجرة هو السبب الذي قال الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديث من أجله وهذه الرواية أوردها الزبير بن بكار في أخبار المدينة، يقول الزبير: حدثني محمد بن الحسن، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه قال: لما قدم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة ومكة فيها أصحابه، وقدم رجل فتزوج امرأة كانت مهاجرة، فجلس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المنبر، فقال: «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية - ثلاثاً - فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته في دنيا يطلبها أو امرأة يخطبها فهجرته إلى ما هاجر إليه، ثم رفع

(١) راجع في ذلك: «طرح التثريب في شرح التقريب» للحافظ العراقي (٢/٢٥-٢٦).

يديه، فقال اللهم انقل عنا الوباء. ثلاثاً»، فلما أصبح قال: أتيت هذه الليلة بالحمى، فما ترى فيها؟ فقلت: اجعلوها خم.

فهذا الطريق صرح فيه بذكر سبب الحديث وبكونه خطب به حين قدم المدينة.

ومن المشهور في الحكم على هذا الحديث من ناحية التحقيق والحكم على صحة الحديث فعلماء الحديث يجمعونه على أن الحديث لم يصل إلينا من طريق صحيح بالرغم من تعدد الطرق إلا عن طريق عمر بن الخطاب ولا عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد. قال الخافظ ابن حجر: وهو كما قال؛ فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد، وتفرد به من فوقه، وبذلك جزم الترمذي والنسائي، والبزار وابن السكن وحمزة بن محمد الكنافي، وأطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد لكن بقيدين. أحدهما. الصحة. والثاني. السياق.

وقال العراقي هذا أفراد الصحيح. قلت: بل تابع يحيى بن سعيد في الحديث موسى ابن محمد بن إبراهيم بن الحارث بن التيمي عن أبيه.

هذه المتابعة أخرجها الزبير بن بكار في أخبار المدينة وهي بهذا الإسناد قال الزبير ابن بكار: حدثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن طلحة، عن عبد الرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبيه.

قلت: موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث أخرج له الترمذي وابن ماجه وفيه كلام، قال يعقوب بن شيبة: كان فقيهاً محدثاً يعتبر به في المتابعات، ذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أقوال أهل العلم فيه وهي:

قال النووي عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث.

وقال معاوية بن صالح عن يحيى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه.  
 وقال البخاري: عنده مناكير.  
 وقال الآجري عن أبي داود: كان أحمد يُضعفه.  
 وقال أبو داود أيضًا: لا يكتب حديثه.  
 وقال الجوزجاني: يذكر الأئمة عليه حديثه.  
 وقال أبو زرعة: منكر الحديث.  
 وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد من جنابة موسى ليس لعقبة فيها جرم.  
 وقال الواقدي: كان فقيهاً محدثاً.  
 وكذا قال يعقوب بن شيبة وهذا ما ذكرناه آنفاً.  
 وقال البخاري والنسائي وأبو أحمد والحاكم: منكر الحديث.  
 وقال: الدارقطني متروك.  
 وقال ابن سعيد: كان كثير الحديث وله أحاديث منكرة وتوفي سنة ١٥١ هـ.  
 وقال الخافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: منكر الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) «تقريب التهذيب».

### الألفاظ التي ورد بها الحديث

وقع هذا الحديث في معظم الروايات: «إنما الأعمال بالنية» بجمع الأعمال وإفراد النية، وفي رواية عند البخاري في بدء الوحي: «إنما الأعمال بالنيات» بجمع «النيات» أيضاً وفي رواية عنده، في الإيمان، والعتق والهجرة: «الأعمال بالنية» بالإفراد وحذف «إنما» وفي رواية النكاح: «تعمل بالنية» بإفادهما.

وفي صحيح ابن حبان: «الأعمال بالنيات» بجمعها وحذف «إنما» وقد وقع في (الشهاب) للقضاعي، ومسنده وأنكره أبو موسى المديني، كما نقله النووي.

قال ابن حجر: وهو برواية ابن حبان.

وفي لفظ رواية مالك: «وإنما لامرئ».

وفي لفظ رواية ابن عيينة «وإنما لكل امرئ».

ورواه البخاري في الإيمان «لكل امرئ».

ورواه في العتق «ولامرئ» بحذف «إنما» و«وكل».

ومعظم الروايات: «ومن كانت هجرته إلى دنيا»

ورواه البخاري في «الخيال» بلفظ: «ومن هاجر».

## هل أخرج هذا الحديث الإمام مالك في الموطأ أم لا؟

ذكر الحافظ ابن حجر في شرحه (فتح الباري) أن هذا الحديث متفق على صحته أخرج الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم أنه في الموطأ مغترًا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك<sup>(١)</sup>.

قال الإمام السيوطي<sup>(٢)</sup> قلت: لم يهـم، فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة فإنه في رواية محمد بن الحسن.

وقد خطأ العلماء عالمًا يقال له: ابن دحية في نسبة الحديث إلى موطأ مالك ولكنه كان محققًا في ذلك، حيث إن الإمام السيوطي في كتاب منتهى الآمال بين حقيقة وجود هذا الحديث في الموطأ كما في رواية محمد بن الحسن، قال: إنه قد اطلع عليه في الموطأ، ثم قال: في (الآمال)، أورده كما سقته منه، في آخر باب النوادر، قبل آخر الكتاب بثلاث ورقات، وتاريخ النسخة التي وقعت عليها مكتوبة في شهر صفر سنة أربعة وسبعين وخمسة، وقد رأيت فيها أحاديث يسيرة زائدة على الروايات المشهورة وهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» بشرح صحيح البخاري ص [١٣].

(٢) كتاب «منتهى الآمال».

(٣) قلت: ولقد رواه محمد بن الحسن في نسخته برقم [١٩٨٣] وهو بين يدي الآن، مؤقتًا بذلك (هذا قول شيخنا/ حلمي الرشيدى تعليقًا)

### هل هذا الحديث متواتر أم لا؟

قال العراقي في «شرح التقريب»<sup>(١)</sup>: أطلق بعضهم على هذا الحديث: اسم التواتر، وبعضهم اسم الشهرة، وليس كذلك وإنما هو فرد، ومن أطلق ذلك محمول على أنه أراد التواتر والاشتهار في آخر السند من عند يحيى بن سعيد الأنصاري، قال النووي: هو حديث مشهور بالنسبة إلى آخره، غريب بالنسبة إلى أوله.

وقال الإمام السيوطي<sup>(٢)</sup>:

**وقد قسم أهل الأصول المتواتر إلى قسمين:**

لفظي: وهو ما تواتر لفظه.

ومعنوي: وهو أن تنقل جماعة، يستحيل تواطؤهم على الكذب، قضايا مختلفة، تشترك في أمر متواتر، ذلك القدر المشترك.

كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملاً وآخر أنه أعطى فرساً وآخر أنه أعطى ديناراً... وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم، وهو سخاؤه.

قال في «المحصول»: لأن هذه الجزئيات اشتركت في كل واحد، وراوي الجزء راوي الكل، فيصير الكل، وهو السخاء متواتراً بالتضمنين.

قلت: وحديث النية من هذا القبيل فإنه قد وردت أخبار كثيرة في اعتبار النية، والاعتماد عليها كما ترى، فصار متواتراً بهذا الاعتبار.

(١) انظر غير مأمور: «طرح التريب في شرح التقريب» المجلد الأول ص [١٢٥]، ط. دار نزار مصطفى الباز.

(٢) «متهى الآمال».

وإن لم يتوافر لفظه، فصح قول ابن جنح إلى تواتره، وكذا أحاديث الحوض، ومسح الخف، ورفع اليدين، وكثير من الأحاديث التي وصفها الحافظ بالتواتر، إنها هي متواترة تواتراً معنوياً، فإنها أخبار تضمنت ذكر ذلك لا لفظياً.

### لطيفة حديثية<sup>(١)</sup>

في إسناد هذا الحديث لطيفة حديثية وهو أنه اجتمع فيه ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض علقمة، والتميمي، ويحيى وهو كثير، وأكثر ما اجتمع التابعون في حديث واحد ستة أنفس أفردته الخطيب بالتصنيف في جزء له، وهو حديث أبي أيوب في فضل قراءة: ﴿قل هو الله أحد﴾.

(١) «طرح الثريب في شرح الثريب» المجلد الأول ص [١٥٢] ط. نذار مصطفى الباز.

## تخريج الحديث من كتب السنة

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في مسنده (١٦٨):

حدثنا سفيان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، قال: سمعت عمر يقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنما الأعمال بالنية، وتلك امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فهجرته إلى ما هاجر إليه، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح على شرط الشيخين: سفيان هو ابن عيينة ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، وأخرجه الحميدي برقم [٢٨]، والبخاري برقم [١]، ومسلم برقم [١٩٠٧]، وابن الجارود برقم [٦٤]، والقضاعي في «مسند الشهاب» [١١٧٢]، والبيهقي في «السنة» (٣٤١/٧) من طريق سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد وأخرجه مالك في «الموطأ» برواية محمد بن الحسن برقم [١٩٨٣]، وابن المبارك في «الزهد» [١٨٨]، والطيالسي برقم [١٣٧]، والبخاري برقم [٥٤] و [٢٥٢٩]، و [٣٨٩٨]، و [٥٠٧٠]، و [٦٦٨٩] و [٦٩٥٣]، ومسلم برقم [١٩٠٧]، وأبو داود برقم [٢٢٠١]، وابن ماجه برقم [٤٢٢٧]، والترمذي برقم [١٦٤٧]، والبزار برقم [٢٥٧]، والنسائي (٥٨/١ - ٥٨/٦ - ١٣/٧)، وابن خزيمة برقم [١٤٢] و [١٤٣]، و [٤٥٥]، والطحاوي (٩٦/٣)، وابن حبان برقم [٣٨٨] و [٣٨٩]، والدارقطني في «السنن» (٥٠/١)، وفي «العلل» (١٩٤/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٢/٨)، وفي «أخبار أصبهان» (١١٥/٢)، والقضاعي برقم [١١٧١]، والبيهقي (٤١/١) و (٢٣٥/٤) و (٣٣١/٦)، وفي «المعرفة» برقم [١٨٩]، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥٣/٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١) و (٢٠٦)، من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

وقال الإمام أحمد في «مسنده» برقم [٣٠٠]: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن محمد بن إبراهيم أخبره أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: إنه سمع عمر بن الخطاب وهو يخاطب الناس، وهو يقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنما العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، بهذا الإسناد: أخرجه مسلم برقم [١٩٠٧]، وابن ماجه برقم [٤٢٢٧]، والدارقطني (٥٠/١)، والبيهقي في «السنن» (٢٩٨/١) و (١٤/٢) و (٣٩/٥)، وفي «المعرفة» ص [١٩٠] والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٤/٢)، من طريق يزيد بن هارون بهذا الإسناد.